إضاءات

مجلة فصلية تصدر عن المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي
السنة - الثانية | نوفمبر 2024 م | العدد - الثالث

المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي
National Economic & Social Development Board

في هذا العدد

التغيرات المناخية ودورها في تهديد الأمن الغذائي

استراتيجية تطوير قطاع التأمين (الميزة التنافسية .. للمجلس)

رسالة المدير العام

♦ د. محمود الفطيسي

تأسيساً على دور المجلس الوطني للتطوير الإقتصادي والإجتماعي في رسم السياسات المسقبلية ، التي تقدم عبر أبحاث علمية، ودراسات ميدانية ، وتحليلات واقعية ، أنتجتها عقول نخبة مختارة من البحّاث والدارسين الذين يحفل بهم المجلس ، وتقدم إلى المؤسسات الحكومية ، لتشكل في مجموعها نبراساً نحو إدراك مكامن التنمية الحقيقية التي تساهم في دفع عجلة الإقتصاد ، مواكبة للتطور ، وتحقيقاً للتطلعات المسقبلية الواعدة والتي يحرص المجلس على أن يكون شريكاً أساسياً في الوصول إليها صحبة مؤسسات الدولة. وبذات القدر من الحرص والإهتمام ، يعمل المجلس على التنسيق بين القطاعين الخاص والعام بما يخدم الصالح العام .

إن المجلس الوطني للتطوير الإقتصادي والإجتماعي من خلال مشاريعه المقترحة ، وأبحاثه المقدمة والتي يحرص على دقتها ، ويتوخى عوامل نجاحها ، يسهم في تطوير مختلف القطاعات ، ويمهد طريق النجاح لإرساء دعائم مستقبل زاهر لوطننا وأبناء شعبنا . ومن أجل أن يقوم المجلس بأداء مهامه على الوجه المطلوب ، وحتى يكون مرجعاً علمياً ، فإن الدعوة ملحة إلى تضافر الجهود ، وعقد العزم على أن يلقى المجلس الدعم الواجب من قبل الجميع ، وأن تستقبل مقترحاته بصدر رحب وأذان صاغية وعقول متفتحة بإعتباره قاطرة الإصلاح والتطوير ، كغيره من المجالس المناظرة (سنغافورا أنموذجاً) التي أحدثت طفرة هائلة في بلدانها نقلتها إلى مصاف الدول المتقدمة .

لقد حرصنا في العدد الثالث من هذه المطبوعة -كما العددين السابقين- على نشر نصوص لبعض المشاريع المقدمة من هذا المجلس والتي نعتقد يقيناً أنها ستكون فاتحة خير لمستقبل واعد لهذا الوطن ، وبالله التوفيق .

إضاءات

المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي
National Economic & Social Development Board

◆ رئيس التحرير
عاطف سليمان بن منصور

◆ هيئة التحرير
- محمود بشير منصور
- جمال جمعة خليفة
- اسامة علي مدلل

◆ المشرف العام
د. عبدالسلام محمد العود

◆ الأخراج الفني
عبدالباسط هرودة

للتواصل:

الموقع الرسمي
للمجلس الوطني للتطوير
الاقتصادي والاجتماعي
(nesdb.ly)

(nedb.ly)

@ NationalLibya

هاتف:
+ 218912186015

العنوان:
طرابلس - غوط الشعال
امام زرقاء اليمامة

التغيرات المناخية
تلعب دورا كبيرا في تهديد الأمن الغذائي

◆ د. نعمات صلاح الدين المرابط
◆ م. عبدالمنعم صدقة

الامن الغذائي وتحديات العصر

مشكلة الامن الغذائي تعتبر واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم، تتمثل هذه المشكلة في قلة توفر الغذاء بشكل كاف ومستدام لجميع سكان العالم، وتتأثر بها بشكل خاص البلدان النامية والمجتمعات الفقيرة .

تشمل أسبابها الزيادة السكانية، وتدهور البيئة، وتغير المناخ، والفقر، والنزاعات المسلحة، وعدم توزيع الثروة بشكل عادل . وتأثيراتها تتراوح بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية، مما يستدعي جهودا مشتركة من الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني للتصدي لهذه التحديات .

أهمية الامن الغذائي

الأمن الغذائي يعني توفير الوصول المناسب والمستدام للغذاء الآمن والمغذي لجميع الأفراد في المجتمع ،فبدون أمن غذائي يتعرض الأفراد والمجتمعات لخطر الجوع والمرض، وتتأثر الاقتصادات بشكل سلبي بسبب عدم قدرتها على تلبية احتياجاتها الغذائية .

و يسهم الامن الغذائي أيضا في الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة من خلال الرفع من إنتاجية المزارعين وتوفير فرص عمل في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية .

ويمكن قياس الامن الغذائي عبر عدة W مثل : مستوى توفر الطعام، والوصول

اليه، والاستخدام الآمن والمغذي للطعام، واستقرار النظم الغذائية .

ويتضمن أيضا مفهوم الامن الغذائي القدرة على الحصول على غذاء كاف وآمن لضمان الحياة الصحية والنشاط اليومي .

أهداف الأمن الغذائي

تشمل أهداف الأمن الغذائي توفير إمدادات غذائية كافية وآمنة ومتوفرة لجميع الافراد في جميع الأوقات، وضمان توزيع عادل للغذاء، وتحسين التغذية والصحة العامة، والحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية والبيئة .

أسباب نقص الأمن الغذائي

ثمة هناك عدة أسباب لنقص الأمن الغذائي منها الفقر وتغيرات المناخ، والنزاعات المسلحة التي تؤثر على الانتاج الزراعي وتعيق الوصول الى الغذاء، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الفساد وسوء التخطيط في السياسات الغذائية .

وسنشير إلى ابرز هذه العوامل المؤثرة في نقص الأمن الغذائي وهي كالأتي :

1. التغيرات المناخية / تلعب دورا كبيرا في زيادة نقص الامن الغذائي، حيث تؤثر على إنتاج المحاصيل والموارد المائية، مما يؤدي الى ارتفاع أسعار الغذاء وتقليل كميته المتاحة، وبالتالي زيادة مستويات الجوع والفقر الغذائي في العالم .

2. تدهور البيئة / يمكن أن يؤدي الى تقليل إنتاجية الزراعة وتدهور الموارد المائية، مما يؤثر سلبا على القدرة على إنتاج الغذاء بكميات كافية لتلبية احتياجات السكان ،هذا يمكن أن يؤدي الى زيادة في أسعار الغذاء ونقص الامدادات، مما يزيد من الجوع والفقر ويزيد من احتمالات الاضطرابات والصراعات حول الموارد الغذائية .

3. الفقر / يمكن أن يزيد من عرضة الافراد للنقص الغذائي بسب عدة عوامل بما في ذلك قلة الدخل حيث يجعلهم غير قادرين على شراء الطعام الكافي والمغذي، وقلة الوصول الى الموارد الغذائية، وسوء التغذية الناتج عن القيود المالية، وهذا يؤثر بشكل سلبي على صحة الفرد مما يؤدي الى زيادة انتشار الامراض الناجمة عن سوء التغذية ونقص الرعاية الصحية والتأثيرات السلبية على التنمية الجسدية والعقلية .

4. الصراعات / لها تأثيرات كبيرة على الامن الغذائي حيث تؤدي الى تشتت المجتمعات وتدمير البنية التحتية الزراعية وتقليل الوصول الى الموارد الغذائية مما يزيد من نقص الغذاء ويفاقم الجوع والفقر .

الفقر يزيد من تعرض الافراد للنقص الغذائي بسبب قلة الدخل ما يجعلهم غير قادرين على شراء الطعام الكافي ..

تأثيرات نقص الامن الغذائي

نقص الامن الغذائي يؤثر بشكل كبير على الصحة العامة بسبب نقص التغذية السليمة مما يزيد من انتشار الامراض المعدية والمزمنة ويؤدي الى ضعف جهاز المناعة وتأخر النمو الجسدي والعقلي وزيادة معدلات الوفيات مما

يؤثر سلبا على جودة الحياة والتنمية الاقتصادية .

● الاقتصاد / حيث يتسبب في تقليل إنتاجية العمالة بسبب ضعف الصحة ويؤدي الى زيادة تكاليف الرعاية الصحية ويقلل من الانفاق على الاستثمارات البشرية والتعليم ويزيد من تباطؤ النمو الاقتصادي بسبب تركيز الموارد على مكافحة الجوع وتلبية الاحتياجات الاساسية مما يؤدي في النهاية الى تقليل الانتاجية العامة وتعثر التنمية الاقتصادية .

● الاستقرار الاجتماعي / نقص الامن الغذائي يؤثر سلبا على الاستقرار الاجتماعي حيث يزيد من مستويات الفقر والجوع مما يؤدي الى زيادة التوترات الاجتماعية والاقتصادية ويزيد من احتمالات وقوع الصراعات والانقسامات في المجتمع ويؤدي الى زيادة معدلات الجريمة والهجرة غير الشرعية مما يعرض الاستقرار الاجتماعي للخطر ويؤثر سلبا على السلام والتنمية المستدامة .

المعوقات الرئيسية للأمن الغذائي ومن بينها :

■ نقص التغذية : نقص الغذاء الصحي والمتوازن يؤدي إلى تدهور صحة الافراد وتقليل مقدرتهم على العمل والتعلم .

■ الفقر وعدم المساواة : الفقر يمكن أن يمنع الافراد من الحصول على الغذاء الكافي والمغذي، وتزايد الفجوة بين الاثرياء والفقراء يزيد من هذه المشكلة .

■ تغير المناخ : التغيرات المناخية قد تؤثر على إنتاج المحاصيل وتوزيع الموارد المائية، مما يؤثر على قدرة الدول على توفير الغذاء .

■ نقص المياه : ندرة المياه يمكن أن تعرقل عمليات الزراعة وتقليل إنتاج الغذاء .

■ النزاعات والازمات الانسانية : تؤدي إلى تشريد السكان وتدمير البنية التحتية، مما يعرقل الوصول إلى الغذاء .

■ التغيرات الديموغرافية : زيادة عدد السكان والتغيرات في توزيع السكان قد تزيد من الطلب على الغذاء وتعقيد إدارة الموارد الغذائية .

■ ضعف البنية التحتية : نقص البنية التحتية اللازمة لإنتاج وتوزيع الغذاء يعرقل الجهود الرامية لتحقيق الأمن الغذائي .

حلول لتعزيز الامن الغذائي

تعزيز الامن الغذائي يتطلب جهود متعددة المستويات من بينها :

1. زيادة الاستثمار في الزراعة وتحسين البنية التحتية الزراعية .
2. تعزيز التنوع الزراعي وتحفيز الزراعة المستدامة .
3. تعزيز الانتاجية الزراعية من خلال تبني التقنيات الزراعية الحديثة .
4. توفير الوصول المناسب الى الموارد الزراعية مثل المياه والأسمدة .
5. تعزيز النظم الغذائية المحلية ودعم المزارعين الصغار .
6. تعزيز التعليم والتوعية حول التغذية السليمة والزراعة المستدامة .
7. تحسين النظم الغذائية وتقليل الهدر الغذائي .
8. تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي لضمان استمرارية الانتاج الزراعي .
9. توفير الدعم المالي والتقني للدول النامية لتعزيز الامن الغذائي في تلك الدول .
10. التعاون الدولي والاقليمي لتبادل المعرفة والتجارب الناجحة في مجال تعزيز الامن الغذائي .

ولأهمية تحقيق الامن الغذائي في ليبيا والوصول إلى تحقيق جزء من الاكتفاء الذاتي لتلبية الاحتياجات الغذائية، وتطوير قطاع الزراعة والاستثمار الزراعي تم صدور وثيقة مشروع البرنامج الوطني للأمن الغذائي من قبل المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي بتشكيل فريق عمل استراتيجية الامن الغذائي .

مشروع الامن الغذائي في ليبيا من حيث رؤيته والنتائج المتوقعة من هذا المشروع .

مشروع الامن الغذائي في ليبيا / يهدف إلى تحقيق استدامة وتوفير الغذاء للسكان، ويشمل هذا المشروع جهودا متعددة المستويات تشمل :

1. زيادة الانتاج الزراعي : تعزيز تقنيات الزراعة المستدامة وزيادة إنتاج المحاصيل وتربية الماشية .
2. تعزيز التغذية : تقديم التوعية والتدريب لأفراد المجتمع حول أهمية التغذية الصحية والمتوازنة وتوفير الغذاء الغني بالعناصر الغذائية .
3. تعزيز البنية التحتية : تطوير البنية التحتية اللازمة لإنتاج وتوزيع الغذاء بشكل فعال، مثل تحسين نظم الري والتخزين والنقل .
4. التكنولوجيا والابتكار : استخدام التكنولوجيا والابتكار في الزراعة لزيادة الانتاجية وتقليل الهدر الغذائي .
5. التكامل الاقتصادي والاجتماعي : تشجيع التكامل بين القطاعات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية لضمان استدامة الامن الغذائي .
6. السياسات والتشريعات : وضع سياسات وتشريعات تعزز الامن الغذائي وتحمي حقوق المزارعين والمستهلكين .

يعتمد نجاح مشروع الامن الغذائي على التعاون بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية لتحقيق الاهداف المشتركة في مجال الغذاء والتغذية .

رؤية مشروع الأمن الغذائي

تتمثل رؤية المشروع في تحقيق دولة تتمتع بالأمن الغذائي، حيث يكون الغذاء متاحا بشكل كافي وآمن ومغذي ومتوفر لجميع الافراد في المجتمع .

ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق استدامة في إنتاج الغذاء، وتعزيز التغذية الصحية، وتعزيز العدالة الاجتماعية في الوصول الى الغذاء، بما يسهم في تعزيز صحة الافراد وتعزيز قدرتهم على التعلم والعمل .

النتيجة المتوقعة من مشروع الأمن الغذائي

من المتوقع أن يحقق المشروع عدة نتائج إيجابية بما في ذلك :

1. زيادة إنتاجية الزراعة : من خلال توفير التقنيات الزراعية المتقدمة والممارسات المستدامة، وبالتالي زيادة إنتاج المحاصيل والموارد الحيوانية .
2. تحسين التغذية : ستساهم جهود الامن الغذائي في تعزيز التغذية الصحية وتحسين صحة الافراد عبر توفير الغذاء المغذي .
3. الاستدامة البيئية : من خلال تبني ممارسات زراعية مستدامة وحماية التنوع البيولوجي، سيساهم المشروع في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية .

نقص التغذية السليمة مما يزيد من انتشار الامراض المعدية والمزمنة ويؤدي الى ضعف جهاز المناعة

4. تعزيز الاقتصاد المحلي : سيسهم تعزيز قطاع الزراعة في توفير فرص العمل والارتقاء بالاقتصاد المحلي في المناطق الريفية عن طريق الاسر المنتجة .

5. تقليل الفقر والجوع : من خلال توفير الغذاء والموارد الغذائية، سيساهم المشروع في تقليل معدلات الفقر والجوع في المجتمعات المستهدفة .

6. تعزيز الامن الغذائي : بالتزامن مع الجهود العالمية، سيعمل مشروع الامن الغذائي على تحسين الوصول إلى الغذاء وتعزيز الامن الغذائي في المجتمعات المحلية والعالمية .

فيما يلي نشير إلى بعض الاحصائيات الهامة المتعلقة بالأمن الغذائي :

حول تقرير لمنظمة الاغذية والزراعة (الفاو) يشير إلى أن هناك حوالي 811 مليون شخص يعانون من الجوع حول العالم في عام 2020 .

تقديرات من الفاو تشير أن حوالي 2 مليار شخص في العالم يعانون من نقص في الفيتامينات والمعادن الضرورية .

تقديرات الفاو تشير الى أن هناك نحو 14٪ من السكان في العالم يعيشون في حالة عدم تأمين غذائي، حيث يواجهون نقصا مستمرا في الغذاء والمياه النظيفة .

ويعتبر تغير المناخ تهديدا كبيرا للأمن الغذائي، حيث يتوقع أن يؤدي الى انخفاض في إنتاج الغذاء في بعض المناطق وزيادة الفيضانات والجفاف في مناطق أخرى .

كذلك يؤدي النزاع المسلح والازمات الإنسانية إلى تدهور حاد في الأمن الغذائي، حيث يجبر الملايين على النزوح وفقدان وسائل العيش .

في الختام ،،،

يعد تحقيق الأمن الغذائي هدفا جوهريا لضمان مستقبل مستدام وآمن لمجتمعاتنا. إن التحديات الكبيرة التي تواجه هذا الهدف بدءا من التغيرات المناخية والنمو السكاني وصولا إلى النزاعات والأزمات، تتطلب استجابات شاملة ومتكاملة من خلال الاستثمار في الزراعة المستدامة، وتشجيع الابتكار التكنولوجي، وتعزيز التعاون الدولي، يمكننا من اتخاذ خطوات فعالة نحو تحقيق الأمن الغذائي العالمي .

إن دور الحكومة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص جميعهم مهم في هذا السياق، يجب علينا العمل سويا لبناء أنظمة غذائية أكثر مرونة واستدامة، وضمان أن يكون لكل فرد حق الوصول إلى غذاء كاف وآمن ومغذ، ومن خلال التزامنا الجماعي يمكننا التغلب على التحديات والمعوقات وتحقيق مستقبل خال من الجوع وسوء التغذية .

المراجع:

- Food and Agriculture Organization (FAO) Food Security: Definition,Four Dimensions, History-
- برنامج الأغذية العالمي (WFP)
- البنك الدولي
- التقرير العالمي عن الازمات الغذائية Global Report on Food crises

الاستراتيجية الشاملة

لتطوير نظام الاحصاء في ليبيا

◆ د. عبدالسلام محمد العود

◆ د. حنان محمد دوزان

في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم أصبح اعداد استراتيجية احصائية فعالة ببلدنا ليبيا ضرورة أساسية يتوجب علينا الالتزام بها من أجل ضمان توفير البيانات الاحصائية التي تساعد في قياس وفهم اداء الاقتصاد الوطني، ومن ثم اعداد البرامج الإنمائية، تلبية احتياجات مستخدمي البيانات الاحصائية في المجالات المختلفة.

وبشكل عام ان وجود استراتيجية فعالة يسهم في تعزيز القدرات الاحصائية للنظام الاحصائي الوطني بشكل يتناغم وأهداف التنمية الاقتصادية للبلد.

عليه قام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي بعقد جلسة مشاورات مع بعض المهنيين والخبراء الأكاديميين في مجال الاحصاء وذلك بغية وضع تصور يهدف الى إعادة تنظيم نظام الاحصاء وتطويرهما في ليبيا اسوة بباقي الدول المتطورة.

بناء على ذلك صدر قرار رقم (04) لسنة 2202 بشأن تشكيل فريق عمل لإعداد هذا التصور تحت مسمى الاستراتيجية الشاملة لتطوير نظام الاحصاء والتي تهدف الى اتباع منهجية علمية لتطوير نظام الاحصاء في ليبيا استرشادا بتجارب الدول المتقدمة في هذا المجال مع الأخذ في الاعتبار تقييم الوضع الراهن وبيان مواطن القوة والضعف فيه.

ولقد سعى الفريق المشكل لإعداد الاستراتيجية، الى وضع منهجية عمل تتمثل في خارطة طريق تقود الى الوصول اليه وما يحقق رؤية الاستراتيجية ورسالتها المستقبلية وأهدافها العامة.

أهداف المشروع

■ المساهمة في تنظيم العمل الاحصائي وتطويره بما يتفق مع المعايير العالمية ومواكبة الأوساط الدولية بما يدعم الاقتصاد الوطني

■ تطوير وتعزيز المعايير والمؤشرات الإحصائية بجودة عالية لتتوافق مع افضل الممارسات الدولية لصالح المستخدمين والمعدين والمراجعين والجمهور في ليبيا

■ السعي الي المشاركة والمساهمة في تطوير مجموعة واحدة من معايير والمؤشرات الإحصائية لمواكبة متطلبات الحوكمة والشفافية.

■ ضمان توفير بيانات شاملة وذات جودة عالية يمكن الاعتماد عليها.

■ تعزيز اليات تنسيق العمل الاحصائي لضم كل شركاء العمل الاحصائي

شركاء المشروع

■ مجلس النواب/ جهة تشريعية

■ رئاسة الوزراء/ متخذ القرار

■ المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي/ داعم فني

■ وزارة التخطيط / شريك في التنفيذ

■ مصلحة الإحصاء والتعداد/ شريك في التنفيذ

■ الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق/ شريك في التنفيذ

■ وزارة الحكم المحلي / شريك في التنفيذ

■ المؤسسات والهيئات المعنية بالبيانات

مخرجات المشروع

■ صياغة استراتيجية إحصائية شاملة قابلة للتنفيذ تؤطر العمليات والأنشطة الإحصائية بدءا من جمع البيانات وحتى نشرها وتشمل المنهجيات والأساليب الإحصائية وتطبيق المبادئ وكيفية تنسيق العمل على الواقع لكافة مؤسسات الدولة.

■ اعداد مسودة مشروع قرار انشاء الجسم المركزي المعني بالإحصاء في ليبيا تحت مسمى (الجهاز المركزي للإحصاء) وتكون التبعية لرئاسة الوزراء مباشرة ويتضمن القرار اللائحة الداخلية التنظيمية للجهاز.

■ اعداد مقترح انشاء (مركز او معهد) يهتم بتطوير مناهج التعليم والتدريب وبناء القدرات الإحصائية واستحداث تخصصات تعزز مبدأ التكامل مع العملية الإحصائية.

■ اعداد مسودة قرار انشاء الجهاز المركزي للإحصاء

■ اعداد مسودة قرار بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات الجهاز المركزي للإحصاء وتنظيم جهازه الاداري.

■ اعداد مسودة قانون الإحصاء والتعداد.

■ اداد عرض خاص بورشة عمل لعرض المخرجات النهائية للمشروع على إدارة المجلس والشركاء واهل الاختصاص والمهتمين بالشأن الاحصائي

منهجية التطوير

تم وضع منهجية للعمل والتي تمثل خارطة الطريق تقود لتحقيق التطوير وتحقيق رؤية الاستراتيجية ورسالتها المستقبلية وأهدافها العامة، وقد تم تقسيم العمل وفقا للمحاور وذلك للإجابة على التساؤلات التالية:

■ ما هو الوضع الراهن لنظام الاحصاء في ليبيا (نقاط القوة والضعف).

■ كيف يمكن الاستفادة من تجارب الدول.

■ ماهي الالية المقترحة لتطوير لنظام الاحصاء في ليبيا.

وتم اقتراح ووضع الية لتطوير النظام الاحصائي في ليبيا وذلك باتباع خمس محاور استراتيجية للتطوير على النحو التالي:

أولا: استراتيجية تطوير الية التنظيم الاداري:

لتطوير التنظيم الاداري لجهاز الإحصاء في ليبيا لابد من الوقوف على واقعه الحالي ومقارنته بالتنظيم الاداري للأجهزة الإحصائية في العديد من الدول النامية والمتقدمة ومن ثم بناء نموذج لتلبية طموحات الدولة الليبية في مجال الإحصاءات والمعلومات. وتنقسم هذه الاستراتيجية الى أربع محاور رئيسية كما يلي: -

الاطلاع على واقع التنظيم الإداري للعمل الاحصائي في ليبيا.

تحليل الوضع الراهن للتنظيم الإداري للإحصاء في ليبيا.

الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في مجال التنظيم الإداري للعمل الإحصائي.

بناء نموذج مقترح التنظيم الإداري لملائمة للحالة الليبية.

ثانيا: إستراتيجية تطوير آلية تجميـــــع البيانات:

تصف المنهجية مجموعة من العمليات اللازمة لإنتاج إحصاءات رسمية وتقدم إطاراً معيارياً ومصطلحات موحدة تساعد الأجهزة الإحصائية على تحديث عمليات انتاجها الإحصائي. ويمكن أن تستعمل المنهجية أيضاً لدمج معايير البيانات والبيانات التعريفية كقالب لتوثيق العمليات ولتوحيد البنى التحتية للحسابات الإحصائية ولتقديم إطار لتقييم عمليات الجودة وتحسينها

والنموذج المستخدم لتجميع البيانات هو نموذج مرجعي تستخدمه المنظمات بدرجات مختلفة، إما بتطبيقه مباشرة أو استخدامه كأساس لتطوير نسخة مخصصة من النموذج، ويهدف لتوفير أسس علمية صحيحة للعمل الإحصائي للخروج بجودة عالية للمخرجات الإحصائية، من خلال الاتفاق على المصطلحات القياسية وتطوير نظم البيانات الوصفية. ويُعد النموذج أداة مرنة قابلة للتطبيق بما يتناسب مع اي مؤسسة وسياقها التنظيمي لإنتاج الرقم الإحصائي.

ثالثا: استراتيجية تطوير آلية التحليـل والنشـر:

تفيد عملية التحليل في استخراج معلومات قابلة للتنفيذ وذات صلة تساعد الشركاء وأصحاب القرار على اتخاذ قرارات مستنيرة يساعد في تقليل المخاطر الكامنة في اتخاذ القرار من خلال توفير رؤى وإحصاءات مفيدة اداة لتقويم عملية جمع البيانات والتحليل الإحصائي هو أداة علمية تساعد في جمع كميات كبيرة من البيانات وتحليلها لتحديد الأنماط والاتجاهات الشائعة ومن ثم تحويلها إلى معلومات مفيدة واستخلاص استنتاجات تسهل عملية اتخاذ القرار وتساعد مؤسسات البلاد على وضع تنبؤات مستقبلية. ونسعى من خلال هذه الاستراتيجية لجعل نظام النشر الخاص بالجهاز ينسجم مع المقاييس الحديثة، وذلك من خلال:

- إنشاء موقع إلكتروني
- تقييم جميع وسائل نشر البيانات (الموجودة والمرغوب فيها) وتطوير أشكال دعم جديدة لنشر البيانات.
- تحسين وسائل النشر الحالية من خلال استحداث مكتبة متطورة، وإضفاء قدر كبير من الوضوح على هذه المكتبة عن طريق تعزيز مركزها بالهيكل التنظيمي للجهاز
- تكليف المكتبة بمهمة نشر جميع البيانات التي ينتجها الجهاز المركزي للإحصاء من خلال ادوات النشر المختلفة
- تطوير أساليب وطرق نشر البيانات الإحصائية بما يتناسب مع تدرج فئات المستخدمين وتطوير العمل الإحصائي لتجنب الازدواجية والتضارب فيما يتم نشره من بيانات ونتائج المنشورة.

رابعا: استراتيجية تطوير آلية التعليم وبناء القدرات الاحصائية:

تعتبر البيانات والمعلومات الإحصائية من أهم الأدوات التي يستخدمها صانع القرار والمسؤول عن التخطيط وفي وضع الخطط التنموية ومتابعتها، لذا فان أهمية بناء القدرات الإحصائية وتطويرها تتمثل في:

- مواكبة التطور العلمي في المنهجيات الإحصائية المتبعة.
- تعويض النقص المعرفي في الموظفين الذي يحصل نتيجة الدوران الوظيفي.

اما الية تطوير التعليم حيث يمثل التعليم الركيزة الأساسية لتقدم المجتمعات وتنشئة أجيال مستنيرة قادرة على البناء والعطاء المستمر ويعد تطوير التعليم أحد أهم المتطلبات الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل في أي بلد.

- اشراك خبراء تعليم وأساتذة جامعات ومدرسين للمواد المختلفة في المدارس الحكومية والخاصة مع ممثلين لشرائح المجتمع المختلفة في وضع المناهج وتطويرها، ووضع أفضل الطرق لتدريس هذه المناهج.
- دعم المشاركة في المؤتمرات العلمية على المستوى المحلي والدولي.
- دعم برنامج التفرغ العلمي بالتعليم العالي لما له من أهمية في الرفع من كفاءة عضو هيئة التدريس.
- دعم التعاون الدولي بين الجامعات الوطنية والدولية وخلق برامج يمكن من خلالها استقطاب خبراء أكاديميين (دكتور زائر).

خامسا استراتيجية اللوائح والتشريعات:

وتهدف الي تعديل نصوص القوانين القائمة ذات العلاقة بنظام الاحصاء او استصدار بعض القوانين تماشيا مع معالجة القصور والية التطوير المقترحة من الجهة المستهدفة بالتطوير بشأن تطوير نظام الاحصاء في ليبيا بالتشاور مع الخبراء المختصين.

الخاتمة

من خلال الاسترشاد بتجارب الدول التي سبقتنا في مجال التطوير بينت ان عملية النهوض بنظام الاحصاء هي عملية مستمرة وغير متناهية. لذلك فأن هذه الدول خصصت جهة مستقلة لرعاية وتطوير والاشراف على نظام الاحصاء وهذه الجهة منها ما يقع تحت اشراف جسم حكومية مستقلة. وليبيا ليست استثناء من هذه التجارب لذلك يوصي فريق العمل المكلف بوضع استراتيجية وطنية لتطوير نظام الاحصاء بضرورة أنشاء جسم (الجهاز المركزي الاحصائي) مستقل يقع تحت اشراف الدولة الليبية متمثلة في مجلس الوزراء. وذلك ليتمتع بالاستقلالية ويتمكن من ممارسة دوره وصلاحياته في رسم السياسات الاحصائية وتطوير اليات نظام الاحصاء بشكل عام. وعليه يجب:

- اصدار قرار بشأن نقل تبعية مصلحة الإحصاء والتعداد الى رئاسة الوزراء وتحت مسمى الجهاز المركزي للإحصاء.
- اصدار قرار بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات الجهاز المركزي للإحصاء.
- اصدار قرار بشأن انشاء مركز التدريب وتنمية القدرات.
- اصدار القانون الاحصائي الجديد.

الإسراع في تنفيذ خطة تنويع مصادر الدخل

◆ وحيد الجبو

لاشك أن الوقت قد حان للعمل على اعداد خطة للبدائل الجديدة لدعم الاقتصاد الليبي والدفع في اتجاه العمل على التخلص من الاعتماد الاساسي المفرط على النفط والغاز ومايتبعه من الصناعات النفطية والتي تعد من مكونات النفط والغاز.

ولكي نتعرف على الفرص الاقتصادية والثروات المطمورة في باطن الارض الليبية التي لم يتم استغلالها على الرغم من توفر الثروة المعدنية والموارد الطبيعية الاخرى. إن الاعتماد الاحادي على النفط فقط يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للخطر ولذلك وجب على جميع مراكز الابحاث والمؤسسات العامة المعنية بالاقتصاد البحث في ضرورة الاستثمار عن مصادر اقتصادية أخرى جديدة ذات قيمة مضافة في ضرورة الاستثمار عن مصادر اقتصادية أخرى جديدة ذات قيمة مضافة يمكن البناء عليها والاعتماد عليها لوضع الاقتصاد الليبي في مكان آمن ثابت ليترنح بمصير اسواق النفط في ارتفاع وانخفاض اسعاره وبناء قاعدة اقتصادية متنوعة مزدهرة توفر دخل متنوع المصادر يمكن الاعتماد عليه ويعطي فرص عمل للباحثين عن العمل والاعداد لما يحتاجه اقتصادنا مستقبلاً من تنوع وتطوير والاستعداد للمتطلبات القانونية والاقتصادية والإدارية والتمويلية والخدمية بهدف خلق بيئة جاذبة للنمو والتوسع في تحقيق التنمية المستدامة وخاصة مايتعلق بدعوة المستثمرين من دول العالم المختلفة لاستغلال الفرص المتاحة وإنارة الطريق أمامهم وامام متخذي القرار في السلطة التنفيذية لاتخاذ القرار الرشيد لتحقيق هدف خلق الفرص الاقتصادية البديلة للنفط ودعوة القطاع الخاص الليبي للمساهمة في البدائل الاقتصادية للنفط ودعم التنمية الاقتصادية وترتيب البيت الاقتصادي في ليبيا والشروع في توفير الخدمات مثل الاتصالات والمصارف والنقل والأمن في تشجيع المستثمرين والاستفادة من التجارب الدولية في التنويع ومواجهة التحديات بالإدارة السياسية والرؤية والإدارة التنفيذية القادرة التي تعيق تنفيذ التنويع والابعاد الثقافية والاجتماعية وخاصة التحديات المالية والفنية وتعزيز مراكز الابحاث والبحث العلمي في الوصول إلى حلول لمشكلة الاعتماد الاحادي على النفط لتحقيق حلول ابداعية يمكن الاعتماد عليها والاستفادة منها من بيوت الخبرة الاقتصادية ودعم ترسيخ دور رأس المال الفكري للموارد البشرية في تطوير البدائل كا أحد الخطط الضرورية لتعزيز التنوع واعتماد التخطيط الاستراتيجي لتوظيف الموارد البشرية.

إن الوقت اصبح ينفذ واي تعطيل وإعاقة في تنويع الدخل الوطني يسبب في عجز الاقتصاد الوطني على تلبية إحتياجات الشعب.

تطوير المشاريع الناشئة ونشر ثقافة ريادة الأعمال والابتكار

◆ أ. محمد الأسود

نبذة عامة

يعتبر مشروع تطوير المشاريع الناشئة ونشر ثقافة ريادة الأعمال والابتكار مشروعاً وطنياً شمل كل القطاعات وكل مناطق ليبيا على اعتبار أن طبيعة هذا المشروع تتعلق بالاستثمار في رأس المال البشري للمساهمة بشكل مباشر في تعزيز دور ريادة الأعمال والابتكار في خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي القائم على المعرفة وزيادة الدخل الوطني وتنوع مصادره. لذا، تكوّن فريق المشروع من مجموعة خبرات تنتمي لمؤسسات مختلفة داخل الدولة الليبية بهدف عكس رؤى هذا الملف من زوايا مختلفة. وجاءت مراحل هذا المشروع على ثلاث مراحل رئيسية خلال 23 اجتماع. قسمت المرحلة الأولى إلى جزأين تناول الجزء الأول مفهوم ريادة الأعمال والابتكار من حيث التطور التاريخي والمفهوم والأنواع والنظريات والخصائص، بينما تمثل الجزء الثاني في تشخيص بيئة ريادة الأعمال في ليبيا، وتم في نهاية هذه المرحلة عرض النتائج على أصحاب المصلحة بهذا المشروع للحصول على التغذية الراجعة وتوحيد كل الجهود في هذا الملف. وتمثلت المرحلة الثانية في إعداد السياسات الليبية لريادة الأعمال والابتكار والبرامج التنفيذية المصاحبة لها والتي كانت من أهم أعمال هذه اللجنة، بينما جاءت المرحلة الثالثة للمشروع خاصة بإعداد لائحة دعم الشركات الناشئة، وتم في نهاية هذه المرحلة الأخيرة عرض أعمال اللجنة على كل أصحاب المصلحة محلياً ودولياً بهدف الحصول على التغذية الراجعة لكل أعمال اللجنة. وبصورة عامة خرجت أعمال هذه اللجنة - بالإضافة الى المخرجات الرئيسة والتوصيات - بمجموعة من التحديات العامة التي يجب معالجتها في ليبيا بطرق تفكير مبتكرة غير تقليدية، من بينها هذه التحديات العامة:

غياب مفهوم التفكير والعمل المؤسسي المنظومين في النظام الإداري والذي سبب في تشتت رأس المال الاجتماعي الليبي على مستوى السياسات العامة أو على مستوى المؤسسات المركزية أو على مستوى المناطق التي لا يزال للتفكير القبلي والثقافة الجماعية فيها دور رئيسي في هيكلة الصراع على الشرعية والحكم والملكية، الأمر الذي سبب من جانب آخر فقدان الثقة بين أصحاب المصلحة في السلطة والتنمية على حد سواء وكذلك فقدان الثقة بين الحكومة والمواطن.

سيطرة ثقافة عدم اليقين والخوف من المستقبل على الشخصية الليبية التي تكونت بناء على السياقات الثقافية والاقتصادية الليبية السائدة، منذ 50 عامًا، التي عززت الإيمان بقواعد العمل القديمة والسلوك البيروقراطي المقيت الذي يقاوم الابتكار والتغيير.

التحدي الجوهري الذي يهدد الكيان الليبي والهوية الليبية وهو الهجرة غير الشرعية وازدياد عدد السكان في كل من دول الجوار والقارة الإفريقية، ما يتطلب بناء نظام اقتصادي قائم على المعرفة والتكنولوجيا الفائقة.

أهداف المشروع

هدف هذا المشروع لتحقيق أربعة أهداف رئيسية، تم تحقيقها خلال فترات زمنية مخطط لها، وهذه الأهداف هي:

تشخيص البيئة الليبية لريادة الأعمال والابتكار.
تأسيس السياسة الوطنية لريادة الأعمال والابتكار.
تأسيس النظام الوطني لريادة الأعمال والابتكار.
إعداد لائحة دعم وتنظيم الشركات الناشئة.

شركاء المشروع

تم تنفيذ المشروع من الناحية الفنية بشكل كامل من قبل فريق المشروع المكلف بتنفيذ هذه الدراسة، ولقد أشركت اللجنة أصحاب المصلحة لهذا الملف في العمل الفني من خلال التواصل معهم بشكل مباشر، عن طريق عرض أعمال اللجنة في ورش عمل نفذت بهذا الخصوص. ومن بين أصحاب المصلحة الذين تم التواصل معهم خلال عمل هذا المشروع على سبيل الذكر لا الحصر: رئاسة الوزراء، وزارة الاقتصاد، وزارة الصناعة، وزارة التخطيط، وزارة التعليم العالي، وزارة التعليم التقني، وزارة العمل والتأهيل، وزارة الحكم المحلي، وزارة الشؤون الاجتماعية، المصرف المركزي، مؤسسات المجتمع المدني، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة وغيرها من المؤسسات مختلفة داخل الاقتصاد الليبي.

مخرجات المشروع

تمثلت مخرجات المشروع في الآتي:

دراسة شاملة لتشخيص النظام البيئي لريادة الأعمال والابتكار
وثيقة السياسة الليبية لريادة الأعمال والابتكار.
وثيقة خاصة بالإجراءات التنفيذية لسياسة ريادة الأعمال والابتكار.
لائحة قانونية، وهي لائحة دعم وتنظيم الشركات الناشئة.

تم إعداد هذه اللائحة من قبل الفريق المشكل للمشروع، وجاءت من 15 مادة تمت مناقشتها مع أصحاب المصلحة لهذا المشروع.

أهم البيانات/الإحصاءات

تم خلال تنفيذ أعمال اللجنة الاستناد على الكثير من المؤشرات والمرجعيات الدولية وتحليلها، ومن أهم هذه المرجعيات والمؤشرات ما يلي:

1 – نموذج دانيال أيزنبرغ للنظام البيئي لريادة الأعمال، حيث تم الاعتماد عليه في تشخيص النظام البيئي لريادة الاعمال والابتكار في ليبيا كما في الشكل التالي:

2 – استخدام منهجية شبكة تنمية ريادة الأعمال الإنجليزية ((ANDE كدليل التحليل وتشخيص واقع النظام البيئي لريادة الأعمال وفق الجدول التالي:

ر.م	المؤشر	2022-2019	المصدر
1	التنمية البشرية	189/105	http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/LBY
2	ريادة الاعمال	137/104	/https://thegdei.org/tool
3	الأمن والاستقرار	195/192	/https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability
4	التقدم الاجتماعي	-	https://www.socialprogress.org/index/global
5	الصحة	168/195	/https://www.ghsindex.org/country/libya
6	الازدهار	149/167	https://www.prosperity.com/rankings
7	الفساد	171/180	https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/lby
8	الحرية الاقتصادية	162/161	https://www.heritage.org/index/country/libya
9	أداء الأعمال	190/186	World Bank easy doing business report 2020
10	الحكومة الإلكترونية	193/162	United Nations e. Governance Index 2020
11	حرية الصحافة	180/164	https://rsf.org/en/ranking
12	الدولة الهشة	179/159	https://fragilestatesindex.org/2020/05/10/libya-continues-path-as-the-decades-/most-worsened-country
13	الإرهاب	163/151	https://www.statista.com/statistics/1192472/political-stability-and-ab-/sence-of-violence-in-libya
14	السلام	163/157	https://countryeconomy.com/demography/global-peace-index/libya

3 – تحليل أكثر من عشر مؤشرات دولية لمخطط نظام ريادة الأعمال والابتكار من خلال المؤشرات المطبقة في ليبيا:

المجال	EDOB	GEM	WEF	UNESCO	OECD	GII	GEDI	UNDP	GSMA (ICT)	UTI	Hofstede	BTI
السياسة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		✓
الثقافة		✓	✓	✓	✓		✓				✓	✓
التمويل	✓	✓	✓		✓	✓	✓					✓
البنية التحتية	✓		✓		✓	✓	✓		✓	✓		
رأس المال البشري		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدعم، الخدمات، التواصل	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓
كفاءة الأسواق		✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
البحث والتطوير/الإبتكار		✓	✓	✓	✓		✓					
حالة الإقتصاد الكلي			✓		✓	✓		✓				✓

4 – تحليل واقع مؤسسات دعم ريادة الأعمال في ليبيا 2022

رقم	إسم الجهة	فضاء أعمال	مركز أعمال	حاضنة أعمال	مسرعة أعمال	قاب لاب	مركز تقنية	تمويل إبتدائي	تشبيك مع مستثمرين
1	الهيئة الليبية للبحث العلمي	x	x	x	x	x	x	x	x
2	المراكز البحثية التخصصية	x	x	x	x	x	x	x	x
3	هيئة النهوض بالصناعة	x	x	x	x	x	x	x	x
4	الجامعات	x	x	15	x	6	x	x	x
5	التعليم التقني	x	x	x	x		x	x	x
6	الحكم المحلي					x	x	x	x
7	البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة	x	5	1	x		x	x	x
8	شركة تطوير (صندوق الإستثمار الداخلي	1	1	1	1	x	1	✓	✓
9	شركة ليبيانا (ستريم)	1	1	1	1	1	1	✓	✓
10	مجتمع مدني	15	x	x	x	1	x	x	x
11	المنظمات الدولية (بناء)	1	1	1	1	x	1	✓	✓
12	قطاع خاص	2	2	2	2	x	2	✓	✓

كل هذه المؤشرات والمرجعيات والتحليلات جاءت لتشخيص بيئة ريادة الأعمال والابتكار في ليبيا، والذي بنيت عليه السياسة الليبية لريادة الأعمال والابتكار، والبرامج التنفيذية المصاحبة لها.

الخاتمة

تم الاعتماد في هذا المشروع بشكل عام على أكثر من مائة مرجع عالمي في مجال ريادة الأعمال والابتكار، كما اعتُمد على تحليل أكثر من 72 وثيقة لإعداد السياسة الليبية لريادة الأعمال والابتكار. علاوة على ذلك، تم تحليل أكثر من 50 تشريع محلي وأكثر من 30 قانون دولي يختص بدعم وتنظيم الشركات الناشئة للوصول إلى الصورة النهائية للائحة دعم وتنظيم الشركات الناشئة. في ذات السياق، اعتمد هذا المشروع في مرحلة تشخيص واقع النظام البيئي في ليبيا على نموذج دانيال آيزنبيرغ، رئيس مشروع النظام البيئي لريادة الأعمال والابتكار في كلية بابسون في وليسلي بولاية ماساشوستس، بناء على البحث المكتبي واستطلاع رأي أصحاب المصلحة. أخيراً، تم تعزيز كل التحليلات السابقة بالتحليل الرباعي (SWOT) المستند على نموذج ماكنزي 7أس (McKinsey 7S) لتحليل بيئة ريادة الأعمال والابتكار في ليبيا لكل مكونات نموذج دانيال آيزنبيرغ، زد على ذلك تحليل أكثر من عشرين مؤشر دولي خاص بريادة الأعمال والابتكار لإعداد وثيقة السياسات الليبية لريادة الأعمال والابتكار.

وتجدر الإشارة إلى أن من أهم التوصيات التي خرجت بها ورشة العمل التي تم فيها عرض أعمال اللجنة على أصحاب المصلحة كانت باعتماد المخرجات التالية:

السياسات الليبية لريادة الأعمال والابتكار، وبرنامج التنفيذ لهذه السياسة.

لائحة دعم وتنظيم الشركات الناشئة.

كما جاء في توصيات اللجنة أن يتم انشاء مكتب خاص بريادة الأعمال في مجلس التطوير الاقتصادي والاجتماعي يكون من مهامه متابعة هذه السياسة على مستوى الدولة الليبية.

الاستراتيجية الشاملة

لتطوير قطاع التـأمين في ليبيـا

◆ أ. فهمي المقريف

اسم المشروع:
الاستراتيجية الشاملة لتطوير قطاع التـأمين في ليبيـا

مكان المشروع:
هيئة الإشراف على التأمين،إحدى الجهات التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة

وصف المشروع:
تحسين وتطوير كفاءة صناعة التأمين بليبيا بما يتماشى مع برامج الإصلاح التي تتبعها معظم الحكومات على المستوى الإقليمي والدولي، والرامية إلى زيادة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي القومي من خلال دورها المهم في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والاجتماعي، والمحافظة على الثروات الوطنية، وبما يعزز الاستقرار المالي وتعبئة المدخرات الوطنية وتنميتها لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

الغرض من المشروع:
معالجة التشوهات التي تشوب الأطر القانونية والتنظيمية لقطاع التأمين والوصول إلى مخرجات قابلة للتطبيق العملي وتسهم في تنمية وتطوير قطاع التأمين بليبيا.

تعزيز دور الرقابة على سوق التأمين المحلي وإلزام كافة أدوات التأمين بالامتثال للقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لمزاولة نشاط التأمين.

تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية لإرساء مبادئ الحوكمة والمنافسة الشريفة.

الأهداف الاستراتيجية للمشروع:
نسعى من خلال مشروع الاستراتيجية الشاملة لتطوير قطاع التـأمين إلىإعادة بنـاء كل مكونات قطاع التـأمين تحت مظلة تشريعية واحدة وفق الأهداف الاستراتيجية التالية:

حصر المشاكل والمختنقات التنظيمية والإشرافية التي تواجه عمل الهيئة واقتراح سبل معالجتها.

العمل على ضبط امتثال كافة أدوات التأمين للقوانين والتشريعات المنظمة للقطاع.

العمل على تطوير سوق التـأمين وزيادة الوعي التأميني لدى الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة.

دراسة كافة القوانين والنظم والتشريعات المنظمةوإعادة النظر فيها.

شركاء المشروع:
لجان فنية مساعدة من موظفي الهيئة وخبراء تـأمين عن أدوات سوق التـأمين.

مستشارون وأكاديميون في المجالات القانونية والمالية والفنية.

مخرجات المشروع:
تحديد المواضيع ذات الطابع الاستعجالي المهمة لقطاع التـأمين والتي تتطلب قرارات تصدر عن السلطة التنفيذية، لعرضها على مجلس أمناء المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي؛ باعتبارها من أولويات عمل الفريق، وهي على النحو التالي:

مقترح قرار بديل للقرار رقم (213) لسنة 2003 بشأن تحديد أسس وضوابط التعويض عن الأضرار الناشئة عن حوادث المركبات الآلية المؤمنة بموجب القانون رقم (28) لسنة 1971 بشأن التأمين الإجباري والمحال للعرض على مجلس الوزراء.

مقترح الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع (قواعد هامبورج) والذي تم إحالته الى السيد/ مدير إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية.

تم إحالة المواضيع الى السيد/ رئيس الوزراء بموجب كتاب السيد/ المدير العام للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي رقم م.ت.ص.ج- 1310 بتاريخ 2022/12/10.

مقترح هيكلة الجهاز الإشرافي والرقابي الحكومي.

مقترح هيكلة سوق التـأمين.

مقترح هندسة إجراءات نشاط التـأمين وإعادة التـأمين.

أحكام عامة وإجراءات تنظيمية.

مصفوفات الإجراءات تتضمن توضيح المسؤوليات وتوزيع المهام.

أهم البيانات/الإحصاءات:

الهدف	القضية (التحديات)	البرامج والإجراءات المقترحة
التطوير الإداري في هيكلة الإشراف والرقابة الحكومية	القصور في هيكلة مكونات الإشراف والرقابة الحكومية حيث إنه لم يتم النص صراحة على أي مكون حكومي يسند له اختصاص الإشراف والرقابة على نشاط التأمين في عمومه.	استحداث المجلس الأعلى للتأمين تصحيح الوضع القانوني لهيئة الإشراف والرقابة على التأمين
التطوير التنظيمي لسوق التأمين	تداخل بعض التشريعات مع قانون الإشراف والرقابة على نشاط التأمين، الأمر الذي كان سبباً في تعدد أدوات التأمين غير القادرة على المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من النشاط، والتي من أهمها بناء قواعد حماية حقيقية لكل مكونات الاقتصاد الوطني والمساهمة في تنميته وتطويره.	– الفصل بين الاتحاد الليبي للتأمين والمكتب الموحد للسيارات. – إعادة بناء الاتحاد الليبي للتأمين بما يحقق الأهداف المرجوة منه. – استحداث أدوات تأمين جديدة. – إضافة وإجراء تعديلات لأدوات التأمين المساعدة.
التطوير الفني والمالي وممارسة أعمال التأمين.	قصورالتشريعات المنظمة ذات العلاقة بنشاط التأمين في تحديث أنواع وفروع التأمين، واقتصارها على نوعين، وافتقارها لإمكانية مواكبة التطور المستمر في هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي ترتب عليه إرباك وعدم وضوح آليات ممارسة نشاط التأمين،وعدم تحديد طبيعة تفاصيل تلك الأنواع. إعداد دليل محاسبي خاص بنشاط التأمين وإعادة التأمين.	إعادة هندسة نشاط التأمين وإعادة التأمين؛ من خلال محاكاة عدد من التجارب الإقليمية، والانتهاء إلى اقتراح تصور لأدوات النشاط بما يواكب متطلبات السوق الليبي. – توحيد نماذج الحسابات والبيانات المالية ومرفقاتها لكافة أدوات التأمين. – توضيحالمفاهيم والمؤشرات المالية بصورة تنعكس على المراكز المالية لأدوات التأمين. – إعداد المعايير المحاسبية لنشاط التأمين. – استحداث مواد خاصة بالحوكمة. – هيكلة رأس مال شركات التأمين وإعادة التأمين.
تطوير وتوحيد التشريعات واللوائح المنظمة لنشاط التأمين في ليبيا	تعدد القوانين واللوائح والقصور الواضح في مواكبة تطور نشاط التامين على المستوى الإقليمي والدولي	إصدار قانون تحت مسمى قانون التأمين الليبي الموحد.

الخاتمة:

الاستراتيجية الشاملة لتطوير قطاع التأمين بليبيا هي استراتيجية طموحة تهدف إلى تسليط الضوء على واقع وآفاق سوق التأمين ومكوناته والجهود التي تبدلها وزارة الاقتصاد والتجارة، ممثلة في هيئة الإشراف على التأمين، والتي تهدف في مجملها إلى دعمه والعمل على تنمية وتطوير مكوناته؛ من خلال عمليات الإشراف والرقابة المستمرة للقطاع، واحتواء المخاطر المرتبطة بأنشطته، حيثُ نسعى من خلال هذا المشروع إلى مواكبة كافَة المستجدات والتطورات في الجوانب التشريعية والتنظيمية على المستوى الإقليمي والدولي، وتكييفها بما يتماشى مع متطلبات سوق التأمين المحلي.

منهجية العمل:

تم تحديد منهجية عمل وفق الأهداف الاستراتيجية للمشروع وهي على النحو التالي:

التطوير الإداري في هيكلة الإشراف والرقابة الحكومية.

التطوير التنظيمي لسوق التأمين.

التطوير الفني والمالي وممارسة أعمال التأمين.

تطوير وتوحيد التشريعات واللوائح المنظمة لنشاط التأمين في ليبيا.

المخرجات:

مقترح هيكلة الجهاز الإشرافي والرقابي الحكومي.

مقترح هيكلة سوق التأمين.

مقترح هندسة إجراءات نشاط التأمين وإعادة التأمين.

أحكام عامة وإجراءات تنظيمية.

تضمين توضيح المسؤوليات وتوزيع المهام فيمصفوفات الإجراءات.

التوصيات:

يوصي فريق العمل بتشكيل فريق عمل قانوني فني مالي ينتهي إلى صياغة مشروع قانون لتنظيم قطاع التأمين تحت مسمى « قانون التأمين الليبي الموحد »،بناء على مخرجات مشروع الاستراتيجية الشاملة لتطوير قطاع التأمين في ليبيا.

مشروع الإطار الوطني

لمهارات ووظائف المستقبل

في ظل التغيرات السريعة التي تشهدها أسواق العمل ومتطلباتها من المهارات والكفايات، بدأت معظم الدول، ومن بينها ليبيا، تشهد معدلات بطالة خصوصاً بين صفوف خريجي الجامعات والكليات التقنية والمعاهد العليا والمتوسطة، وهو ما يتطلب رسم وتبني سياسات ومبادرات إصلاحية لأنماط التعليم والتدريب والتخصصات ومضامينها ومحتوياتها تساهم بشكل فعال في تنمية الاقتصاد الوطني.كما أدى توقف الدولة الليبية عن إطلاق مشروعات تنموية كبرى إلى إضعاف قدرات سوق العمل المحلي في توفير فرص عمل كافية لهؤلاء الخريجين.

وتزامناً مع ما يشهده العالم من تغيرات متسارعة في مناحي الحياة كافة، وانعكاس هذه التغيرات بشكل رئيس على العملية التعليمة والتدريبية ومخرجاتها؛ وما صاحب الثورة الصناعية الرابعة من تقنيات هامة، إضافة لموجة الذكاء الاصطناعي والأتمتة الحاصلة، حيث فرضت الثورة الصناعية الرابعة واقعاً جديداً مليئاً بالفرص والتحديات والمهارات الجديدة، فمن جهة، ستظهر فئات ومجالات جديدة من الوظائف لم تكن موجودة في السابق، وفي الوقت نفسه ستختفي العديد من الوظائف التقليدية، مما يتطلب التوجه نحو اكتساب مهارات جديدة تفرضها تحديات المستقبل، والتطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم.

ويعد التنبؤ بمهارات ووظائف المستقبل من أبرز التحديات التي تواجه الدول نظراً للتغيرات المتسارعة التي طرأت ولا زالت تطرأ على مجالات الحياة كافة.

◆ د. بلقاسم البدري

فما هي حزمة المهارات المطلوبة وماهي طبيعة وظيفة المستقبل؟ أو بالأحرى أي الوظائف ستشهد طلباً متزايداً عليها في السنوات القادمة؟

من أجل وضع السياسات والمبادرات التي تهدف إلى تنمية وتطوير رأس المال البشري، وتوجيه الكادر الوطني نحو المهارات والوظائف المستقبلية، ليتمكن من التكيّف مع المتغيرات المتوقعة في سوق العمل، وتحويل التحديات إلى فرص،ظهرت الحاجةلاستحداث وتطوير إطار وطني يوفر مرجعية تحدد مسارات التغيرات المطلوبة وما تحتويه من مهارات ووظائف المستقبل، وتضمن مستويات مقبولة من المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب واحتياجات ومتطلبات سوق العمل بقطاعيه العام والخاص.

ويأتي هذا المشروع كخطوة من المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة، وحشد جهودهم وخبراتهم بهدف تطوير كافة المؤسسات التعليمية والتدريبية لمواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل. ولتحقيق ذلك عملياً يمكننا الاستفادة من التجارب العربية والعالمية في إيجاد إطار وطني يحدد «مهارات ووظائف المستقبل» التي يتطلبها سوق العمل.

أهداف المشروع:

توفير فهم مشترك حول مهارات ووظائف المستقبل بين مؤسسات سوق العمل والمؤسسات التعليمية والتدريبية المختلفة للعمل بتناغم وتكامل فيما بينها.

المساهمة في رسم السياسات التنموية التي تقود إلى تقليص معدلات بطالة خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والعليا، وتعزز فرصهم التنافسية في سوق العمل.

المساهمة في توجيه المؤسسات التعليمية والتدريبية نحو تطوير تخصصاتها، وتحقيق قدر عال من المواءمة بين مخرجاتها ومتطلبات أسواق العمل، وتعزيز التنافسية لدى الخريجين في ظل التطورات المتسارعة في المجالات التقنية والاقتصادية والاجتماعية وفي بيئة الأعمال، وتغير وتطور مصفوفة المهارات والوظائف المستقبلية.

وضع إطار وطني لمهارات ووظائف المستقبل، يستند إلى متطلبات أسواق العمل، ويحدد مرجعيات تضبط المصطلحات والمفاهيم، ويحقق الآتي:

إيجاد قواسم مشتركة تضمن التكامل والتنسيق العلمي والفني بين المؤسسات التعليمية والتدريبية.

المساهمة في توفير رؤية موحَّدة، وتوجيه القائمين على العملية التعليمية والتدريبية لتطوير البرامج والمناهج التعليمية والتدريبية بالمؤسسات التعليمية والتدريبية وتضمين مهارات المستقبل في المنظومة التعليمية.

تعريف سمات وخصائص مجموعة الوظائف التي يوفرها كل تخصص، وحزمة الكفايات والمعارف والمهارات المرتبطة به، لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

شركاء المشروع:

المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.

وزارة التعليم التقني والفني.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والجهات التابعة لها.

المركز الوطني لضمان اعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

غرف التجارة والصناعة والزراعة.

مجلس أصحاب الأعمال.

مخرجات المشروع:

التقرير النهائي لعمل فريق مشروع الإطار الوطني لمهارات ووظائف المستقبل.

الوثيقة النهائية للإطار الوطني لوظائف ومهارات المستقبل.

دراسات مصاحبة (عدد 4) وفق العناوين التالية: -

نظرة تاريخية عن تطور الوظائف في ليبيا.

تطوير مخرجات قطاعات التعليم والتدريب،واستحداث مسارات مهنية حديثة،للتوافق مع متطلباتسوق العمل.

ملخص تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول وظائف المستقبل لسنة 2023م.

دوافع التغيير والمؤثرات العالمية والمحلية على المهن والوظائف والمهارات المطلوبة لسوق العمل.

الخاتمة:

من خلال التقرير الذي تضمن تقييم ومراجعة واقع القضايا التي تهم المواطن في المجتمع الليبي من عدة جوانب؛ اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية، وتحليل نتائج الاستطلاع، تم اقتراح عدة حلول ومعالجات لتقليل آثار تلك القضايا، نذكر منها:

إجراء دراسات بحثية معمقة حول مخرجات ونتائج استطلاع الرأي في كافة المحاور.

صياغة رؤية استراتيجية لرفع مستوى الوعي والإدراك لدى المواطن وبث قيم التطوع والمشاركة بتضافر جهود المؤسسات الحكومية المعنية كالهيئة العامة للأوقاف، ووزارة التعليم، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة العدل، ووزارة الثقافة وهيئة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

تبني رؤية استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي والسياسي.

تفعيل دور وسائل التواصل بكل أنواعها في تعزيز القيم والأخلاق ونشر الوعي المجتمعي ومحاربة الثقافات والسلوكيات الدخيلة والتي تتنافى مع أخلاقيات وسلوكيات مجتمعنا المحافظ.

العمل على معالجة مشكلة البطالة بدعم المشاريع التنموية والإنتاجية وتشجيع الاستثمار والمشروعات الصغرى والمتوسطة وتعزيز الثقافة والذهنية المنتجة بدلاً من الاستهلاكية.

الإسراع بالتوافق على المسار الدستوري والتعجيل بالانتخابات تحقيقاً لمبدأ التداول السلمي للسلطة من أجل خلق حالة استقرار سياسي وأمني في البلاد.

العمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي والحد من تفشي إهدار المال العام، ومراعاة ترشيد الإنفاق والعمل على دمج المؤسسات السيادية للدولة.

تفعيل دور الإعلام والمراكز الثقافية لتعزيز الهوية والثقافة العربية والإسلامية والاهتمام بالمواهب وفتح فضاءات تمكنهم من صقل مواهبهم سعيا لخلق جيل قادر على بناء مستقبل أفضل.

مصفوفة الإجراءات التنفيذية

لجعل المبادرات والتوصيات واقعا ملموسا يقترح فريق العمل مصفوفة إجراءات تشمل في حدها الأدنى الأهداف وأنشطة تحقيقها، وتحديد أدوار أصحاب المصلحة ومدى مشاركتهم، والإطار الزمني، ومؤشرات قياس تحقيق كل هدف، كما هو مفصل بالجدول (28) أدناه.

مصفوفة الإجراءات التنفيذية المقترحة

ت	المهمة/ النشاط/ الإجراء	وصف النشاط	الأهداف	زمن التنفيذ	الجهة المسؤولة	الجهات المشاركة	المؤشرات/ النتائج	
1	دمج مرحلة التعليم الثانوي في مسار واحد	اعادة النظر في تقسيم المرحلة الثانوية إلى قسمين (علمي وأدبي)، ودمجها في مسار واحد يغطي جميع الجوانب المهمة لبناء شخصية الطالب وإكسابه المهارات والمعارف الضرورية لإعداده للدراسة الجامعية وسوق العمل.	– تمكين الخريجين من الانخراط في سوق العمل	ابتداء من العام الدراسي 2026/2025	وزارة التربية والتعليم	وزارة التعليم العالي – وزارة الخدمة المدنية – وزارة العمل	– تحقيق مواءمة أكبر بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل	
2	فتح تخصصات جديدة، وتقليص التخصصات غير المطلوبة في سوق العمل	التركيز على تدريس التخصصات المطلوبة مستقبلا وقفل التخصصات غير المطلوبة في الجامعات والكليات التقنية والمعاهد العليا. والتركيز على فتح التخصصات التي تحتاجها القطاعات الواعدة والمؤثرة من حيث توفير فرص العمل، وهي قطاعات: التجارة – الزراعة – الصناعة – السياحة – الخدمات – الصناعات الغذائية – صناعة الأدوية – البتروكيماويات.	– تحقيق مواءمة أكبر بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، – تقليص الحاجة للعمالة الوافدة – تقليص البطالة بين صفوف الخريجين الليبيين	ابتداء من العام الدراسي 2026/2025	وزارة التعليم العالي، وزارة التعليم التقني والفني	جميع الوزارات والهيئات الوطنية، القطاعان الخاص والأهلي	– زيادة في نسب الطلاب المنخرطينفي التخصصات التي يتطلبها سوق العمل – تدني نسب البطالة بين الخريجين	
3	تبني سياسات جديدة في مجانية التعليم	إعادة النظر في مجانية التعليم المتوسط والعالي، بما يكفل التحول نحو التوسع في التعليم الفني والتقني وتشجيع الطلاب على الانخراط فيه.	– تقليص الحاجة للعمالة الوافدة. – تقليص البطالة بين صفوف الليبيين	ابتداء من العام الدراسي 2026/2025	مجلس النواب	الحكومة (جميع الوزارات والهيئات الوطنية)	– زيادة نسب الطلاب الملتحقين بالتعليم التقني والفني	

ت	المهمة/ النشاط/ الإجراء	وصف النشاط	الأهداف	زمن التنفيذ	الجهة المسؤولة		الجهات المشاركة	المؤشرات/ النتائج	
4		تنظيم سوق العمل	التنسيق بين أصحاب المصلحة بمنظومات التعليم المختلفة، كالجامعات والمعاهد التدريبية والقطاعات المعنية بالتعليم والتخطيط والخدمات، بما يضمن القضاء على التشوهات في توزيع القوى العاملة وسوق العمل، ومراعاة التوزيع النمطي (البيضاوي) للأيدي العاملة.		2025- 2030	الحكومة (وزارة العمل + جميع الوزارات والهيئات الوطنية)	القطاعان الخاص والأهلي	– تدني نسب البطالة بين الخريجين	
5	تطوير وتفعيل النظام الوطني للابتكار	وضع إطار تنظيمي للربط بين المؤسسات الصناعية والخدمية الخاصة والعامة ومؤسسات التعليم الجامعي والتقني، وإشراك القطاع الخاص ممثلا في غرف التجارة والصناعة والزراعة ومجالس رجال الأعمال والنقابات المهنية في لجان توجيه السياسات العلمية بالمؤسسات التعليمية، وتنفيذ برامج التدريب الميداني للطلاب، والتنسيق حول المواصفات والمهارات المطلوبة في الخريجين، وحول فتح مسارات وتخصصات حديثة يطلبها سوق العمل.	– تعزيز الروابط بين مكونات النظام الوطني للابتكار (الجامعات – المراكز البحثية – المؤسسات الخدمية والإنتاجية) وتفعيل دورها	2030- 2025	الحكومة (جميع الوزارات والهيئات الوطنية)		القطاعان الخاص والأهلي	– تحسن أداء الاقتصاد الوطني – تطور في أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية – مساهمة أكبر للقطاع الخاص في برامج التعليم والتدريب	
6	استحداث روابط الخريجين بالجامعات والمعاهد العليا	إنشاء وتفعيل روابط الخريجين للاستفادة منها في تطوير المناهج، وبناء محتويات المقررات بالاستعانة بما تحقق للخريجين من تجارب وخبرات ميدانية.	– الاستفادة من تجارب وخبرات الخريجين في تطوير أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية	ابتداء من العام الدراسي 2026/2025	وزارة التعليم العالي، وزارة التعليم التقني والفني		جميع الوزارات والهيئات الوطنية، القطاعان الخاص والأهلي	– زيادة التواصل بين مؤسسات التعليم والتدريب ومؤسسات الخدمات والإنتاج – تحقيق مواءمة أكبر بين مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل	
7	تطوير التشريعات بما يكفل تسهيل تنقل الطلاب بين المدارس الثانوية والمعاهد المتوسطة، وبين الجامعات والكليات التقنية والمعاهد العليا	الانتقال من نظام السلم التعليمي إلى نظام الشجرة التعليمية للاستفادة مما يتيحه من خيارات تغيير المسار والتنقل بين مؤسسات المنظومة التعليمية والتدريبية المختلفة.	– تقليل التسرب من المؤسسات التعليمية، والترشيد في توظيف الموارد البشرية والايدي العاملة	ابتداء من العام الدراسي 2026/2025	الحكومة (جميع الوزارات والهيئات الوطنية)		وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، وزارة التعليم التقني والفني	– تدني نسب الطلاب المتسربين من المنظومة التعليمية – خلق تكامل بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات التعليم التقني والفني	

ت	المهمة/ النشاط/ الإجراء	وصف النشاط	الأهداف	زمن التنفيذ	الجهة المسؤولة	الجهات المشاركة	المؤشرات/ النتائج	
8	تطوير أداء منظومتي التعليم التقني والفني والتدريب	تخصيص الموارد المالية الكافية لإطلاق برامج جدية للتدريب أثناء العمل، ولإعادة التأهيل وتغيير المسار، لتمكين الباحثين عن عمل أو من فائض الملاكات من إيجاد فرص عمل مناسبة. واعتماد فكرة معاهد التدريب الجوالة (استغلال المباني العامة غير المستغلة) بالشراكة مع شركات وطنية ودولية، لتخفيض نفقات التدريب ونقل مراكزه إلى المتدربين في مواطنهم، وإعطاء هذه المراكز المرونة في تغيير مجالات التدريب حسب متطلبات سوق العمل.	– زيادة المواءمة بين متطلبات سوق العمل ومهارات الخريجين الليبيين – تقليص كتلة الباحثين عن عمل والفائضين عن حاجة الملاكات الوظيفية	ابتداء من العام الدراسي 2026/2025	الحكومة (جميع الوزارات والهيئات الوطنية)	وزارة التعليم التقني والفني، وزارة العمل، وزارة الخدمة العامة	– ارتفاع مستويات الأداء والإنتاجية في المؤسسات الوطنية – تقليص أعداد الباحثين عن عمل – الاستفادة من الموظفين الفائضين عن حاجة الملاكات الوظيفية	
9	تعزيز المشاركة الوطنية والدولية في تأهيل القوى العاملة الوطنية	منح الإذن لقطاع التعليم الفني والتقني في اتخاذ الإجراءات التالية: • الاستعانة بشركات وطنية وعالمية متخصصة في إدارة وتشغيل بعض المعاهد الفنية والتقنية المتوسطة والعليا إلى حين تطوير الكوادر الإدارية والفنية لتكون قادرة على تسييرها بالصورة المطلوبة. • تحويل بعض المعاهد للعمل بنظام المشاركة مع شركات وطنية عامة وخاصة ودولية، وتحويلها إلى معاهد تميز في مجالات اختصاصها.	– رفع كفاءة معاهد التعليم التقني والفني المتوسطة والعليا – إكساب طلاب المعاهد المتوسطة والعليا المهارات الضرورية للانخراط في سوق العمل بحسب متطلبات كل وظيفة	ابتداء من العام الدراسي 2026/2025	وزارة التعليم التقني والفني	وزارة العمل، وزارة الخدمة العامة	– ارتفاع مستويات أداء خريجي المعاهد المتوسطة والعليا – الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في تطوير مؤسسات التعليم التقني والفني الوطنية	
10	وضع وإعداد الإطار الوطني للمؤهلات	وضع الإطار الوطني للمؤهلات لأهميته كأداة لتنظيم وتوحيد نظام المؤهلات التعليمية والمهنية، وتحديد المهارات والمعارف والقدرات التي يجب أن يكتسبها الأفراد في المجالات المختلفة	– تنمية الموارد البشرية – تحسين فرص التوظيف والتنقل المهني للطلاب	ابتداء من العام الدراسي 2026/2025	وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، وزارة التعليم التقني والفني	جميع الوزارات والهيئات الوطنية، القطاعان الخاص والأهلي	– تعزيز الاعتراف بالمؤهلات وتوحيد المعايير – تحسين جودة التعليم والتدريب.	
11	إنشاء المرصد الليبي للمهن والوظائف والمهارات	إنشاء المرصد الليبي للمهن والوظائف والمهارات لغرض استشراف مستقبل المهن والتهيئة والاستعداد لجميع المستجدات في مجال تطور المهن وأسواق العمل.	– اقتراح المسارات المهنية الحديثة التي يتطلبها سوق العمل. – تعزيز التعاونبين جميع القطاعات المعنية بالتنمية البشرية – تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالمهن وأسواق العمل.	2025م	الحكومة (جميع الوزارات والهيئات الوطنية)	وزارة العمل، وزارة الخدمة العامة، القطاع الخاص، القطاع الأهلي	– تعزيز المواءمة بين مخرجات قطاعات التعليم والتدريب وأسواق العمل. – تقليص البطالة في صفوف الخريجين.	

ت	المهمة/ النشاط/ الإجراء	وصف النشاط	الأهداف	زمن التنفيذ	الجهة المسؤولة	الجهات المشاركة	المؤشرات/ النتائج	
12	صياغة أدلة وصفية وأدلة عمليات وإجراءات	تكليف لجنة فنية من جميع القطاعات تتولى القيام بالمهام التالية: • وضع دليل توصيف معياري للوظائف والمهن يحدد المهارات والمستويات التعليمية المناسبة لشغلها. • وضع دليل للعمليات والإجراءات والأدوات التي يتطلبها أداء كل وظيفة، خاصة المستحدث منها. • تحديد مساهمات وأدوار جميع أصحاب المصلحة والمستفيدين والمعنيين بالإطار الوطني للوظائف والمهارات. • وضع خطة عمل لتنفيذ الإطار الوطني للوظائف والمهارات، وتحديد الإطار الزمني لتنفيذه.	– تفعيل العمل بالإطار الوطني لوظائف ومهارات المستقبل – تنظيم قطاع التوظيف والتشغيل	2024-2025م	الحكومة (جميع الوزارات والهيئات الوطنية)	وزارة العمل، وزارة الخدمة العامة، القطاع الخاص، القطاع الأهلي	– إنجاز دليل العمليات والإجراءات – إنجاز دليل توصيف الوظائف والمهن – وضع خطة عمل لتنفيذ الإطار الوطني لوظائف ومهارات المستقبل	
13	إصدار قانون البحث العلمي والتطوير التكنولوجي	إصدار قانون ينظم أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ويحدد مسميات ومواصفات ومسؤوليات المؤسسات الوطنية وأصحاب المصلحة، ويفعل انخراط جميع القطاعات العامة والقطاع الخاص في الإنفاق على البحث العلمي والاستفادة من مخرجاته	– تنظيم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي – ربط البحث العلمي بقضايا المجتمع والتنمية	2024-2025م	مجلس النواب، المجلس الرئاسي، رئاسة الوزراء	1. جميع مؤسسات القطاع العام 2. القطاع الخاص 3. ال قطاع الأهلي	– إصدار قانون ينظم البحث العلمي – إصدار اللوائح التنفيذية	
14	إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي	إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ليكون مشرفا على المؤسسة الوطنية العليا للعلوم والتكنولوجيا، وموجها لأنشطة التطوير التكنولوجي لغرض نقل وتوطين التكنولوجيا	– قيادة وتوجيه البحث العلمي والتطوير التكنولوجي – ربط البحث العلمي بالصناعة والتطور التكنولوجي وتفعيل النظام الوطني للابتكار – المساهمة في نقل وتوطين التكنولوجيا	2024-2025م	مجلس النواب، المجلس الرئاسي، رئاسة الوزراء	1. جميع مؤسسات القطاع العام 2. القطاع الخاص 3. القطاع الأهلي	– إنشاء المجلس الأعلى – وضع النظام الأساسي واللوائح التنفيذية لعمل المجلس	
15	إنشاء المؤسسة الوطنية العليا للعلوم والتكنولوجيا	إنشاء مؤسسة مستقلة تشرف على مراكز متقدمة في البحث العلمي والتطوير والتصنيع التكنولوجي	– الإشراف على مراكز تطوير البحوث وتحويل مخرجاتها إلى أنشطة وسلع اقتصادية	2024-2025م	مجلس النواب، المجلس الرئاسي، رئاسة الوزراء	1. جميع مؤسسات القطاع العام 2. القطاع الخاص 3. القطاع الأهلي	– إنشاء المؤسسة الوطنية العليا للعلوم والتكنولوجيا – إنشاء مراكز تطوير البحوث بجميع القطاعات الخدمية والانتاجية	

ملخص

مشروع إصلاح بيئة الأعمال

يعمل المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي ضمن أولويات رؤيته الإستراتيجية للتنويع الإقتصادي إلى تحسين بيئة الأعمال والإستثمار، وتطوير كفاءة المنظومات الإقتصادية المتعلقة بها، من خلال إشراك القطاع الخاص في عملية صناعة القرار الاقتصادي.

في هذا الإطار، فقد باشر فريق مشروع إصلاح بيئة الأعمال مهامه المتعلقة بمعالجة المختنقات والصعوبات التي تواجه عمل القطاع الخاص، مستنداً في عمله على الدراسة الميدانية لتحليل واقع التحديات والصعوبات التي تواجه القطاع الخاص الليبي، والذي نفذته كل من وزارة الإقتصاد والتجارة، والإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة، وبدعم فني من قبل كل من مؤسسة خبراء فرنسا، ومؤسسة التعاون الفني الألمانية.

حيث أفضت هذه الدراسة إلى تصميم دليل حددت في قضايا الإصلاح ذات الأولوية والمقترحات الملموسة لتحسين بيئة الأعمال، وذلك من أجل مساعدة الحكومة على تعزيز عملية الإصلاح الإقتصادي والبدء في تأسيس البنية المؤسسية للتنويع الإقتصادي وتطوير مناخ الإستثمار، وأطلق عليه اسم دليل إصلاحات بيئة الأعمال في ليبيا.

بدايةً تم التركيز على الإصلاحات القابلة للتحقيق نظراً للظروف المحيطة والإمكانيات المتاحة، مع مراعاة أن يكون لها الأثر الأكثر إيجابية على غالبية المؤسسات الليبية مهما كان قطاعها أو حجمها أو موقعها في أقصر فترة زمنية ممكنة.

◆ د. عبدالسلام ميلود عبدالسلام

هذا الدليل يحتوي على أهم الأولويات الإصلاحية التي قام أصحاب ومديرو الشركات االليبية بتحديدها بناءً على أكثر المعوقات الشائعة التي يواجهونها مصحوبة بمقترحات ملموسة هادفة للتطوير، والتي كانت قد حُددت بناءً على استبيان

شمولي لمدة شهور عدة يخص أصحاب الشركات بمختلف أحجامها وقطاعاتها وفي كافة أنحاء البلد.

إن المفهوم الذي يقوم عليه دليل الإصلاحات والمُعترف به من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي يعتبر من أفضل الممارسات الدولية لتحسين وتفعيل الإصلاحات الاقتصادية في المراحل الإنتقالية ومرحلة ما بعد النزاع وفي دول الاقتصادات الناشئة.

فكما هو معلوم تمر ليبيا بمرحلة انتقالية ليست بالسهلة خصوصاً في المسائل المتعلقة بإعادة هيكلة الاقتصاد، حيث يكمن التحدي الذي تواجهه الحكومة في معرفة من أين يجب البدء؟ بصرف النظر عن طول وكمية المهام ذات الصلة، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من التأثير الإيجابي على اقتصاد البلد.

لذلك فإن هذا الدليل يهدف الى الآتي:

تزويد الحكومة بقائمة الأولويات الإصلاحية الهامة للبدء بها و تحقيق أسرع وأكبر

قدر ممكن من التأثير الإيجابي على غالبية الشركات االليبية.

شرح كيفية تأثير المسائل ذات الأولوية بشكل سلبي على الاقتصاد الليبي.

تزويد الحكومة بمقترحات عمل تطويرية ملموسة.

توضيح النتائج المثمرة المتوقعة من مقترحات العمل الإصلاحية على مستوى ليبيا.

استهل الفريق عمله والذي يضم في عضويته مندوبين عن رئاسة الوزراء وزارة الاقتصاد والتجارة ومصلحة الضرائب واتحاد الصناعة ونقابة محرري العقود ومجلس أصحاب الأعمال والجامعة إضافة الى اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة.

قد رعي في اختيار أعضاء الفريق الخبرة في المجالات الاقتصادية والقانونية والمؤسسية والممارسة العملية للإستثمار إضافةً الى الجدية والرغبة في تنفيذ العمل بجودة عالية، كما أن العمل يتم بالشراكة مع كافة أصحاب المصلحة المعنيين بالإصلاحات من خارج الفريق.

من هذا المنطلق فقد باشر فريق المجلس أعماله المتعلقة بتنفيذ الأولويات الإصلاحية أغسطس لسنة 2023م، البداية كانت بالتالي:

إعداد مقترح بخصوص إمكانية تأجير المعدات لأصحاب المشاريع.

إعداد مقترح لتأسيس شركة ذات مسؤولية محدود برأسمال يبدأ بدينار واحد.

إعداد مقترح لتأسيس شركة الشخص الواحد.

فيما يتعلق بأهمية السماح للشركات والمصارف بممارسة نشاط تأجير المعدات لأصحاب المشاريع، فإن لهذا الأمر منافع اقتصادية وتجارية كبيرة نوجزها في التالي:

يعتبر استئجار المعدات شكل من اشكال التمويل قليل المخاطر لان المعدات تبقى تحت ملكية المؤجر كما يعتبر أداة اقتصادية فعالة تدفع بالنمو الاجتماعي وفق منظور المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي وكل اقتصاديات الاستئجار الناشئة.

يسمح تأجير المعدات لكل الأعمال التجارية االليبية باستخدام معدات جديدة ومتقدمة وبتكاليف قليلة والتي:

- تقوم بتبسيط العمليات الصناعية.

تعمل على زيادة مستوى الإنتاج والقدرة الانتاجية.

تسرع من القدرة الإنتاجية والتقلل من التأخر في التسليم.

تخفض تكاليف الإنتاج.

ترفع من مستوى مؤشر المرونة الانتاجية.

تحسن من جودة المنتجات.

تعزز بيئة سلامة العاملين.

تتطابق مع المقاييس التقنية والاعتماد الدولية في التجارة الدولية.

كما سينتج عن تأجير المعدات:

- بيئة تنافسية أفضل بين الخدمات والمنتجات االليبية.
- تحسين هوامش الربح وزيادة العوائد

لدى المديرين وأصحاب العمل.

- التمكين للوصول لأسواق محلية جديدة وأسواق أجنبية وعماء لزيادة المبيعات ووفرة الوظائف.
- توفير فرص عمل تستوعب خريجي الجامعات االليبية والتقليل من الانفاق العام وضخامة المرتبات في القطاع العام.

أعد مقترح لائحة تتكون اللائحة من (27) مادة، تنظم كافة جوانب الموضوع، مستندين على أحكام القانون المدني كمرجع تشريعي، مع الأخذ بعين الاعتبار تجارب الدول الناجحة وبما يتناسب مع التشريعات الليبية.أهم ما تضمنته المسائل التالية:

ضرورة تحديد مواصفات الآليات والمعدات بما في ذلك الطراز والرقم التسلسلي وكافة البيانات الجوهرية ، مع ذكر الملحقات الإضافية، تحديد آلية التسليم.

ضمان العيوب، شروط الاستعمال، تقديم مايضمن حق المؤجر.

الحالات التي ينتهي عندها عقد الإيجار، القوة القاهرة، حل النزاعات.

قد تم إحالة المقترح الى رئاسة الوزراء وفي انتظار اعتماد اللائحة.

فيما يخص بإصلاحات تأسيس الشركات سواءاً من حيث عدد الملاك أو من حيث قيمة راسمال، فإننا هنا سنوضح إجابة السؤال لماذا نحن بحاجة الى شركة الشخص الواحد؟

الإجابة:

التقليل من حجم الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا.

زيادة تدفقات الإيرادات الضريبية للميزانية العامة.

فصل الذمة المالية لمالك الشركة عن الذمة المالية للشركة.

تحفيز الاستثمار خصوصاً في المشروعات الصغرى ومتناهية الصغر.

وضع إطار عمل قانوني محلي يتناسب مع رواد الأعمال.

فتح الفرص أمام برامج التمويل التي توفرها المؤسسات المالية.

التقليل من المشاكل الاجتماعية الناجمة عن فرض المشاركة غير فاعلة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

من زاوية آخرى فإن منافع تقليل قيمة راس المال لتأسيس الشركات (ذات المسؤولية المحدودة)، ستساهم في:

التقليل من حجم الاقتصاد غير الرسمي، بسبب انخفاض تكلفة تأسيس الشركة.

إتاحة الفرص للمستثمرين للإستفادة من برامج التمويل.

توفير فرص العمل

لذلك فقد عمل الفريق على تعديل النصوص التشريعية الواردة في القانون التجاري رقم (23) لسنة 2010م وهي:

تعديل المادة رقم (271) لتكون على النحو التالي : « الشركة ذات المسؤولية المحدودة : هي الشركة التي لا يجوز أن يزيد عدد الشركاء فيها على خمسة وعشرين شريكاً ، ولا يُسأل كل منهم إلا بمقدار حصته في رأس المال ، ولا تكون حصص الشركاء فيها ممثلة بأسهم .» وهكذا تدخل شركة الشخص الواحد تحت طائلة شركات المسؤولية المحدودة .

أما فيما يخص رأس المال المطلوب لتأسيس هذه الشركات فنقترح أن يتم تخفيض الحد الأدنى له إلى (100) دينار ليبي بدل القيمة الواردة في المادة رقم (275) والتي تبلغ (3000) دينار ليبي.

يبذل فريق المجلس جهده للتواصل مع السلطات التشريعية لعرض المقترح واعتماده كقانون.

في المرحلة الثانية من المشروع والتي بدأت مع مطلع السنة الجارية باشر الفريق أعماله بدايةً بحديد النقاط إصلاحية جديدة والتي كانت كالتالي:

تأسيس سجل خاص بحقوق الملكية الفكرية.

إصلاحات التشريعات على الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل وضريبة الجهاد).

بالنسبة لملف الملكية الفكرية فمشكلته الأساسية هو عدم وجود سجل موحد لحقوق الملكية الفكرية يشهد على الملكية القانونية والرسمية لحقوق التأليف والنشر االليبية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والأسرار التجارية.

فرواد الأعمال ولا المؤسسات اي وسائل فعالة ل:

تسجيل حقوقهم الفكرية قانونيًا ورسميًا.

مراجعة والتحقق من ملكية الحقوق الفكرية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وأسرارها.

كما لا توجد قوانين تنص على منع التعدي على حقوق الملكية الفكرية االليبية أو اللجوء إلى المحاكم والمعاقبة عليه. يبقي القانون الليبي بشأن حقوق الملكية الفكرية دون قاعدة تنفيذية وغير معمول به، وليس بمقدور رواد الأعمال والمؤسسات في ليبيا أن يحمو حقوقهم الفكرية ولا حماية حقوق النشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وأسرارها. والذي بدوره:

يعيق احياء الابتكارات االليبية.

يحد من تطوير الأعمال التجارية والتوسع فيها.

لا يسمح للاقتصاد الليبي بالنمو بشكل يتلائم مع موارده وإمكانياته.

حيث يعمل الفريق على وضع الإجراءات المطلوبة من خلال تنفيذ المراحل التالية:

وضع مقترح لتأسيس سجل ليبي رسمي وموحد معني بشؤون حقوق الملكية الفكرية.

. مراجعة إجراءات التسجيل الحالية والتحقق منها بما في ذلك مراجعة نظم البيانات وتحديد مواطن الضعف والمعوقات والفجوات.

مراجعة معايير منظمة الحقوق الفكرية العالمية وتطبيق ممارساتها المثلى بما في ذلك احكامها والإرشادات الموصى بها.

. تصميم وتنفيذ نظم بيانات فعالة ومراجعة الإجراءات المتبعة وتسهيل عمليةالتسجيل للعامة.

وضع برنامج لتأهيل الكوادر.

ويضم الفريق في عضويته مندوبين عن وزارة الاقتصاد والتجارة ومركز البحوث الصناعة وهيئة البحث العلمي ووزارة الثقافة وبحاث ومهتمين بهذا الملف.

فيما يخص الإصلاحات الضريبية، فالعمل قد تركز على وضع مقترح لزيادة الإعفاء مقابل الأعباء المعيشية، حيث ورد في القانون رقم رقم (7) لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل، هذا الإعفاء طبقاً لنص المادة رقم (36) حيث جاء فيها :

يعفى من الضرائب المفروضة على الدخول المشار إليها في المادة السابقة كل شخص طبيعي لا يجاوز دخله السنوي الخاضع للضريبة 1800 ألفا وثمانمائة دينار إذا كان أعزب أو 2400 ألفين وأربعمائة دينارٍ إذا كان متزوجاً وليس له أطفال يعولهم فضلاً عن تمتعه بإعفاء قدره 300 ثلاثمائة دينار عن كل طفل أو طفلة من أطفاله القصر، ويسري هذا الإعفاء إذا كان أرمل أو مطلقاً وله أطفال يعولهم.

وتعامل المرأة الأرملة أو المطلقة معاملة الرجل الذي يعول إذا كانت هي العائل الفعلي الوحيد لأطفالها.

ونظراً للتغيرات الاقتصادية التي حدثت خلال السنوات السابقة وأبرزها ارتفاع معدل التضخم، فقد أصبح من الضروري تعديل القيم الواردة حتى تتناسب مع ارتفاع معدلات الدخول (الأسمية) الحالية.

عليه ومن هذا المنطلق فقد اقترح الفريق تعديل نص المادة لتكون كالتالي:

يعفى من الضرائب المفروضة على الدخول المشار إليها في المادة السابقة كل شخص طبيعي لا يجاوز دخله السنوي الخاضع للضريبة 18000بم ثمانية عشر ألف دينار إذا كان أعزب أو 24000بم أربع وعشرون ألف دينار إذا كان متزوجاً وليس له أطفال يعولهم فضلاً عن تمتعه بإعفاء قدره 6000 ستة آلاف دينار عن كل طفل أو طفلة من أطفاله القصر، ويسري هذا الإعفاء إذا كان أرمل أو مطلقاً وله أطفال يعولهم.

كما يقترح الفريق إلغاء ضريبة الجهاد نظراً لعدم وجود مبرر لها ولا تخدم أغراض التنمية فلا يوجد نص صريح لأسباب فرضها، ولاأوجه صرفها، وبالتالي تعتبر تشوهاً في النظام الضريبي.

اللقاء الذي اجراه رئيس تحرير صحيفة الصباح مع

مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

الاعتماد على النفط كمورد وحيد أدخلنا في أزمة منذ عقود

مؤسسات التفكير والتخطيط المستقبلي ركيزة مفصلية في بنية الدولة الحديثة يركن إليها في تفكيك الإشكالات والتحديات التي تواجه المجتمعات ..

المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا، ينتمي لهذه الفئة من المؤسسات ويهدف بحسب ما يرد في أدبياته المنشورة في الفضاء الافتراضي وإصداراته الورقية، إلى دعم الحكومة في تقديم المبادرات والسياسات، وتقييم آثارها وتشجيع الحوار المجتمعي وتعزيز مبدأ اللامركزية لتحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة المستدامة .. فكان لابد من طرق أبوابه والاطلاع على رؤيته العلمية للتعامل مع التحديات والمشكلات الكبرى التي يعيشها المجتمع الليبي والدولة الليبية في هذه المرحلة الصعبة من الصراع السياسي الذى ألقى بظلاله على أداء المؤسسات وعلى الاقتصاد وعلى مستوى معيشة المواطن عموماً .

وفي هذا الحوار الذى أجرته الصحيفة مع مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي الاجتماعي حاولنا الإحاطة بما تقوم به هذه المؤسسات المهمة من دور، بعد أن استعادت موقعها الحيوي وتجاوزت سنوات من التهميش والإهمال .

◆ حاوره / جمال جمعة

الصباح / أولًا نريدك أن تحدثنا كخبير اقتصادى وكمدير عام لمؤسسة من أهم مؤسسات التخطيط والتطوير عن التحديات التي يواجهها الاقتصاد الليبى والمجتمع الليبى في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة؟

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر لصحيفة الصباح على إتاحة هذه الفرصة .. أما بالنسبة للتحديات التي نواجهها .. فهي تحديات جمّة ظهرت حتى من قبل 2011 وتضاعف بعدها التحدي الأساسى والأهم أن اقتصادنا ليس متنوعاً، ويعتمد على النفط بشكل كبير وهذا وضعنا في أزمة .. فنحن - للأسف - مجتمع ريعي، معظم مواطنيه موظفون لدى الحكومة ويمدون أيديهم ليتقاضوا رواتبهم منها، وعندما تفجرت الأحداث في 2011 تفاقم الأمر من الناحية الأمنية مما زاد الطين بلّة وترتب عن ذلك انخفاض في إنتاج النفط نتيجة الإقفال المتكرر للحقول والموانئ وبالتالى تضرر الاقتصاد أكثر..

ومازال التحدى الأمني قائماً برغم أنه الآن - ألطف - وأقل حدّة خلال الثلاث السنوات الماضية وبعد استلام حكومة الوحدة الوطنية، حدث نوع من الاستقرار مع رفع الحكومة لشعار «لا قتال»، وبرغم أن الفترة التي استلمت فيها الحكومة كانت الحقول النفطية مقفلة لكنها توصلت إلى تفاهم بين الشرق والغرب على ضرورة إنتاج النفط لأنه في صالح الجميع..

وأريد هنا أن أسجل عدم ارتياحي على طريق إدارة العوائد واستيراد "البنزينة" والمقايضة بين الخام والمنتجات النفطية، وهذا الأمر مزعج نظراً لعدم وجود "شفافية" .. لقد وصل الدعم للمحروقات "وقود وكهرباء" في العام الماضي "2023" "11" مليار دولار أي بين 60 و70 مليار دينار بسعر الصرف الآن.

إن عدم الاستقرار يدفعنا إلى مزيد من الاعتماد على النفط .. خصوصاً وأن القطاع الخاص لازال يحبو ولايستطيع إحداث تغيير جوهري.. مجاله حتى الآن بعض الصناعات الغذائية، وهو إلى ذلك مازال غير قادر على استيعاب "البطالة"..

الصباح / هل نستطيع حتى من باب المبالغة - أن نقول أن القطاع الخاص مازال يمارس النشاط الطفيلي .. باعتباره

اقترحنا أيضاً أن تكون الشهادة الإعدادية بالنظام التراكمي.. وإلغاء نظام الأدبي والعلمي في الثانوية العامة

حتى الآن لم يدخل ميدان الصناعة المتوسطة والثقيلة؟

لا أستطيع أن أقول هذا .. باعتبار أن القطاع الخاص مازال يعاني من جملة معوقات تشريعية، لكن هناك بعض المغامرين والمستفيدين من الاعتمادات .. والاعتمادات ضرورية للاقتصاد وخصوصاً عندما تكون الدورة المستندية صحيحة والجمارك وغيرها تعمل بشكل جيد.. مشكلتنا أن أمامنا تحدي الفساد وهو موجود في السابق لكنه تفاقم بسبب الوضع الأمني والسياسي .. والفساد ظاهرة تشمل كل أنحاء العالم وإن كانت بنسب متفاوتة .. والقاعدة أنه عندما يختل الأمن تزيد نسبة الفساد.. لأن الفاسدين في هذه الحالة أمنوا العقوبة.. ومن أمن العقوبة أساء الأدب..

الصباح / الملاحظ وجود أجهزة كثيرة معنية بدعم القرار والتخطيط للمستقبل .. وهي أجهزة تتبع لحكومة الوحدة الوطنية، فهل هناك تنسيق بين هذه المؤسسات والمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي ؟

اسمح لي أن أقول أنه يوجد لدينا (إسهال مؤسسات).. فعندما لاتكون هناك رؤية لبناء دولة.. فسيكون إنشاء المؤسسات عشوائياً .. وأحياناً تُؤسس مؤسسات على أشخاص .. ولايتم تحديد اختصاصاتها أو علاقتها ببقية المؤسسات العاملة في ذات الاختصاص، مما يتسبب في حدوث «duplication» ازدواجية .. مثلاً مجلس التخطيط الوطني يختلف عن المجلس الوطني للتطور الاقتصادي والاجتماعي، فالأول يهتم بتعديل التشريعات وهو يتبع البرلمان ولا يتبع الحكومة، بينما مجلس التطوير يتبع الحكومة وهو ليس مؤسسة بحثية أو مركز تفكير بل (مطبخ للحكومة) يقدم الاستشارة والرأي..

مركز دعم القرار وإدارة دعم القرار بالحكومة مع الاحترام للقائمين عليهما، تم إنشاؤهما بدون الرجوع ما يعمله المجلس الوطني للتطوير المنشأ منذ 2006.. عملنا يقوم عليه خبراء وعندما نعرض مشروعاً على الحكومة، تحيله أحياناً إلى مركز دعم القرار على سبيل المثال والمركز لايملك إمكانات المجلس الوطني ويتعطل هناك حتى نبحث عنه مرة أخرى ونستعيده وندخل في قصة أخرى وفي ليبيا لدينا مراكز أبحاث كثيرة لكن للأسف دورها محدود في صناعة القرار الوطني مع أنها تعمل بجد واجتهاد سواء تلك المستقلة أو داخل الجامعات والأكاديميات .. شخصياً زرت المكتبة العامة التي أنشأتها هيئة البحث العلمي في تاجوراء وهي غنية بأبحاث كثيرة سواء للطلبة الدارسين بالداخل أو الدارسين المبتعثين إلى الخارج الملزمين بتسليم أبحاثهم كشرط للرجوع للعمل .. وهذا أمر جيد ومفرح..

في 2023 .. قيمة الدعم للمحروقات 11 مليار دولار أي بين 60 ـ 70 مليار دينار

عدد مراكز الأبحاث في بلادنا يصل إلى 50 مركزاً بحثياً لكن للأسف المردود غير مرض بل هو بالسالب.. موظفون كثر في هذه المراكز يداومون يومياً ولا يعملون شيئاً على الإطلاق مع أنهم يتقاضون مرتبات ويطالبون بالزيادة وأجر العمل الإضافي .. وللأسف هذا الواقع..

الصباح / هل أنتم راضون عن حصة المجلس الوطني للتطوير في صناعة القرار الوطني الاقتصادي والاجتماعي في هذه المرحلة؟!

إذا كنت سأتحدث بمنطق مثالي سأقول إني غير راض .. لكني رجل واقعي، لذلك أعتقد أن المجلس أعطته حكومة الوحدة الوطنية أهمية كبرى أكثر من أية حكومة أخرى.. مؤكد إنكم كصحفيين قد لاحظتم ذلك ..ولقد عقدت الحكومة ثلاثة اجتماعات لمجلس الأمناء.. وكان قبل 2011 قد عُقد مرة واحدة في عام 2008.. ومجلس الأمناء يتكون من رئيس مجلس الوزراء ومحافظ مصرف ليبيا المركزي ورئيس المؤسسة الليبية للاستثمار و(11) وزيراً أي حكومة مصغرة .. وتبنت الكثير من المشاريع وعلى رأسها تطوير التعليم وهناك خطة بالتنسيق مع وزارة التعليم (23-27) للتعليم الأساسي والثانوي .. وهذه الخطة لا تشتمل على اعتماد اليوم الدراسي المتكامل الذي لم نوافق عليه لأنه يحتاج إلى إمكانيات لا تتوفر لدينا ولسنا ضد الفكرة في حدّ ذاتها فهي مجربة في بقاع كثيرة من العالم ولقد نجحت .. وما تحتاجه الفكرة لكي تنجح في بلادنا .. مدارس مجهزة .. مدرسين ومدرسات يستطيعون العمل بدوام كامل .. فنحن لدينا مشكلة في عدد المدارس لاستيعاب التلاميذ فكيف سنعطي دوام الصباح ومساء .. أعتقد أنها خطوة متسرعة وغير ناضجة على الإطلاق.. ومن ضمن المقترحات التي اشتمل عليها مشروع تطوير التعليم .. مطلب جديد أسميناه (رخصة المعلم) .. إذ لدينا الآن ما يقرب من 700 ألف معلم، جلّهم معلمين غير مؤهلين جاءوا من خلفيات تعليمية تربوية ولم يدرسوا علم نفس ولا طرق التدريس وأي خريجون كليات علوم أو زراعة أو معاهد خياطة وتطريز وما إلى ذلك .

و(رخصة المعلم) تقتضي تدريب المعلمين ومن ثم إجراء امتحان لهم .. فمن ينجح يمنح رخصة ومن لا ينجح يتم نقله إلى قطاع آخر .. وللأسف مع أن وزارة التعليم متعاونة معنا في أمور كثيرة إلاّ أنها في هذا الأمر بالذات مازالت تتلكأ ..

المقترح الآخر الذي يشتمل عليه مشروع تطوير التعليم هو إلغاء امتحان الشهادة الإعدادية واستبدالها بالشهادة الإعدادية التراكمية من خلال حساب متوسط درجات الطالب في السنة الأولى والثانية والثالثة بالمرحلة الإعدادية بدون إجراء امتحان نهائي .

مؤسسات التفكير والتخطيط المستقبلي ركيزة مفصلية في بنية الدولة الحديثة يركن إليها في تفكيك الإشكالات والتحديات التي تواجه المجتمعات ..

المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا، ينتمي لهذه الفئة من المؤسسات ويهدف بحسب ما يرد في أدبياته المنشورة في الفضاء الافتراضي وإصداراته الورقية، إلى دعم الحكومة في تقديم المبادرات والسياسات، وتقييم آثارها وتشجيع الحوار المجتمعي وتعزيز مبدأ اللامركزية لتحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة المستدامة .. فكان لابد من طرق أبوابه والاطلاع على رؤيته العلمية للتعامل مع التحديات والمشكلات الكبرى التي يعيشها المجتمع الليبي والدولة الليبية في هذه المرحلة الصعبة

مازالت بيئة الاستثمار الأجنبي داخل ليبيا غير مناسبة.. والسبب الأساسي عدم وجود ضمانات .. فرأس المال جبان.. لكن هناك مغامرين كالأتراك والصينيين والمصريين

لدينا 700 ألف معلم.. جلّهم غير مؤهلين تربوياً ونفسياً.. واقترحنا أن تكون لدينا رخصة معلم من خلال تدريب المعلمين وإخضاعهم لامتحان

من الصراع السياسي الذى ألقى بظلاله على اداء المؤسسات وعلى الاقتصاد وعلى مستوى معيشة المواطن عموماً ..

وفي هذا الحوار الذى أجرته الصحيفة مع مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي الاجتماعي حاولنا الاحاطة بما تقوم به هذه المؤسسات المهمة من دور، بعد أن استعادت موقعها الحيوي وتجاوزت سنوات من التهميش والإهمال.

وبالنسبة للثانوية العامة، مقترحنا أن يتم إلغاء القسمين الأدبي والعلمي واستبدالهم بتخصص عام يدرس فيه الطالب كل المواد التأهيلية لدخول الجامعة في التخصص الذي يختار بعد إجراء امتحان مناسب حسب قدراته وإمكانياته.

الصباح / هل بيئة الاستثمار الأجنبي بدأت تتحسن أم أن الأمر مازال يحتاج إلى وقت؟

الحقيقة يصعب القول أن البيئة صديقة ومناسبة.. لذلك تجد أن كثيرًا من رجال الأعمال الليبيين مازالوا يعملون في الخارج.. العالم ينظر إلى رجل الأعمال الليبي ماذا يفعل إذا رآه مرتاحًا ويعمل داخل بلاده مطمئنًا ومحميًا فسيقلده الآخرون.

ونحن نعمل على تحسين الأوضاع وشروط بيئة العمل والاستثمار ولكن مازال الانقسام السياسي يلقي بظلاله السلبية على الاقتصاد الوطني..

عدم وجود الضمانات هو العامل الأساسي لنفور رأس المال الأجنبي من العودة للسوق الليبي فرأس المال جبان.. لكن هناك مغامرين مثل الأتراك والصينيين والمصريين، بينما الأوروبيون مازالوا يراقبون الوضع من بعيد في انتظار رفع الحظر من قبل دولهم.

الصباح / هل يملك المجلس الوطني للتطوير مقاربة لإشكالية المركزية واللامركزية التي تستخدم في الصراع السياسي لتأجيج الاختلاف و،الانقسام؟

شخصيًا أنا منحاز إلى اللامركزية، ونحن في المجلس نعمل على مشروع إدارة

لست مرتاحاً لكيفية إدارة عوائد النفط واستيراد البنزين والمقايضة بين الخام ومشتقات النفط .. والأمر يفتقر للشفافية

الموارد فالصراع صراع على الموارد مع الفرقاء السياسيين لا يتحدثون كثيراً عن ذلك اي عن كيفية اقتسام الموارد أو توزيع الموارد عادل وليس توزيع الثروة بمعنى كيف تدار الثروة الوطنية بطريقة عادلة تشمل الجميع في كل المناطق والمدن.

وأرى أن نظام البلديات ومنحها صلاحيات أوسع سيكون الإنسب لحلحلة اشكالية المركزية ومبدئياً هذا النظام أفضل من المحافظات الذي يعتبر نظاماً أمنياً أكثر منه إدارياً وبعد المشاكل التي حصلت بعد 2011 هناك مدن ومناطق حصلت بينها مشاكل ومن تقبل الانطواء تحت مظلة موحدة.

العالم كله يعمل بهذا النظام، بل يعمل على المحال أو «الكاونتي» «cunty» كما في الولايات المتحدة فهناك المحلة أهم من الولاية لأنها هي من تقدم الخدمة للمواطن.

هذه مقاربتنا لمسألة «اللامركزية» وقد جلسنا مع مجلس النواب الذي يروج بعض أعضائه لقانون المحافظات وتعديل القانون «59» .

تصورنا هو الاستمرار في نظام البلديات مع منحها صلاحيات اوسع وتمكينها من تحصيل الإيرادات بما في ذلك السيادية وخصمها من ميزانياتها المخصصة .

الصباح / مالذي أضفتموه من تغييرات على اللائحة الادارية الجديدة التي تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء مؤخراً ؟

لائحة العقود الإدارية كان آخر تحديث لها في 2007، والآن نحن 2024 وقد أعطى مجلس الأمناء تعليماته بضرورة تعديل اللائحة، وعملنا لمدة سنتين على هذا الأمر منذ «مايو» 2020 وأقمنا أكثر من ورشة عمل مع كل المعنيين من القطاع الخاص والعام والأجهزة التنفيذية، وتوصلنا إلى نتائج طيبة كانت اللائحة تخص المشاريع الممولة من الخزانة العامة وأضفنا لها مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأجرينا ما يقرب من «105» تعديل وواكبنا بها ما يحدث في العالم.

وقد اعتمدها مجلس الوزراء وسيصدر قرار بالعمل بها وستكون في حيز التنفيذ خلال شهر 8 القادم.

في نهاية اللقاء أشكر صحيفة الصباح ويسرنا أن نتعاون معكم في كل ما يخدم المصلحة العامة.

تشريعات التعاملات الإلكترونية

بين ضرورات الوضع الراهن ومتطلبات التنمية

إذا كان « تطوير وعصرنة « القوانين الليبية، أمراً يراه الكثيرون ترفاً فكرياً لا حاجة بنا إليه – على الأقل في التوقيت الحالي –، فإن هذا الإعتقاد قد اصطدم بالواقع العملي ومتطلبات الإدارة السليمة والحوكمة التي فرضت ليس على الليبيين فقط بل على كل دول العالم إعادة النظر في الكثير من ضوابطها، بما فيها القوانين . وأول ملمح من ملامح تطوير هذه القوانين هو تطوير الوسيلة المثالية التي يتم بها التواصل بين المواطنين من جهة والتواصل بينهم وبين مؤسسات الدولة من جهة أخرى اختصاراً للوقت وتوفيراً للعمل الورقي، واختزالاً للجهد وتوثيقاً للإجراءات، وفوق كل ذلك « تحقيقاً للتنمية المستدامة» . ونعني هنا «التعامل الإلكتروني» .

◆ **فيروز أبوالقاسم الزواري**
باحثة قانونية بمكتب الشؤون القانونية

صحيحٌ أن حزمة الإصلاحات التشريعية التي ينبغي القيام بها فيما يخص إدخال التعاملات الإلكترونية داخل منظومة القوانين، متشعبة ومتعددة المحاور، إلا أن طبيعة الحالة التي تعيشها الدولة الآن تحتم التركيز على النواحي المستعجلة من حياة الناس والتي لا ينبغي التأخر في معالجتها أكثر من ذلك .

ولم تكتمل منظومة البنية التحتية الرقمية بعد، حتى بعد صدور قانون المعاملات اللالكترونية رقم (6) لسنة 2022م ; فحتى وقت قريب كان النصان الوحيدان اللذان يشيران بوضوح إلى التعامل الالكتروني داخل منظومة التشريعات الليبية هما :- [المادة 2/97] من (القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف) التي تقضي بأنه « يُعتد بالمستندات والتوقيعات الالكترونية التي تتم في إطار التعاملات المصرفية وما يتصل بها من معاملات أخرى وتكون لها الحجية في إثبات ما تتضمنه من بيانات» . والمادة[225] من (القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري) التي تنص على أنه :» يجوز للشركة أن تقوم بإمساك مستندات محاسبية في شكل ورق طباعة متصل ومتسلسل يُستخدم في نظم المعلوماتية (الإلكترونية) مؤرخة ومرقمة بالصورة التي يبينها القانون . كما يجوز لها إمساك المستندات المحاسبية في صورة منظومات معلوماتية (إلكترونية) غير قابلة لتغيير البيانات المدرجة فيها . ويكون للصورتين السابقتين حجية الدفاتر التجارية التقليدية « .

وينبغي أن نتفق على أن انتقال العالم من واقع الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد المعرفة يتطلب بنية تحتية قوية متمثلة في شبكة الكترونية متكاملة الأركان . وهذه البنية التحتية تحتاج إلى :

1) زيادة الإنفاق المخصص لتكنولوجيا المعلومات وتعزيز دورها في الحياة العامة، ابتداءً من المدرسة الابتدائية وصولا إلى التعليم الجامعي .
2) العمل على إعداد وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية .

الأمر الذي يدفع الى زيادة الاهتمام ببرامج التعليم والتدريب في مجال تقنية المعلومات .

ورغم أن ليبيا ومنذ نحو عقدين قد تنبهت إلى ضرورة إحداث تطويرات إذا ما رغبت في تحقيق التنمية المنشودة، وخاصةً في المجال الاقتصادي، تجلى في إدراج بعض النصوص هنا وهناك، إلا أن قانوناً ينظم هذا الجانب من الحياة لم يصدر إلا حديثاً – كما أسلفنا – .

وإيماناً من إدارة المجلس الوطني للتطوير الإقتصادي والخبرات الوطنيين المتعاونين معه بأهمية وحيوية دور التعاملات الالكترونية في التنمية الحقيقية الشاملة فقد جعلت من هذا الموضوع محوراً لأحد أهم مشاريعها المنفذة .

إن التطبيق العملي للتعامل الالكتروني على مستوى القطاعات او الدولة هي الحكومة الإلكترونية والتي تعني في أبسط صورها « استخدام نظم الاتصالات والمعلومات لتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وقطاع الأعمال والأجهزة الحكومية الأخرى بهدف تقديم الخدمة للمواطن على وجه مُرْض « .

أو كما يعرّفها البنك الدولي بأنها :» استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الأعمال وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة « .

واختصاراً فإن متطلبات تنفيذ مشروع الإدارة الالكترونية هي :

- إلتزام الدولة بتبني مشروع الحكومة الالكترونية .
- التخطيط الاستراتيجي لعملية التحول نحو عالم الرقميات، والتي تقتضي:-

1) سياسات تشريعية داعمة .
2) مواقع الكترونية تفاعلية .
3) نظم مؤسسية للجودة .
4) التركيز على القدرات الفنية وتأهيلها .

ورغم اتساع وتشعب المجالات التي ينبغي أن يتم فيها التحول الى التعامل الالكتروني إلا أننا هنا نطمح الى التنبيه على ثلاثة مجالات رئيسية مستعجلة في حياتنا حالياً، وهي التجارة الالكترونية والتعليم الالكتروني وميكنة الحكم المحلي.

ولا يعني هذا أن العمل والتركيز يجب الإقتصار على هذه النواحي فقط ، فكل أنشطة المجتمع يفرض العصر أن تُدار إلكترونياً . ولنأخذ مثالاً على ذلك موضوع الشفافية . فالشفافية إذا ما أردنا تطبيقها بحسب ما أملته إتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) والتي ليبيا عضو فيها، فإننا سنجد أنفسنا أمام فرضية خلق نظام متين للتبليغ عن الفساد (Whistle blowing)

والتي تضعنا أمام خيار وحيد لنجاحها هو التعامل الالكتروني . والأمثلة كثيرة جداً على ضرورة اللجوء الى بناء إدارة إلكترونية فعالة، منها : مجال التجارة الالكترونية ومجال التعليم الالكتروني ومجال الحكم المحلي .

إن التقدم التكنولوجي قد ساهم في تطوير التقنيات الحديثة في نظم المعلومات والاتصالات بما يحقق توفير الخدمات المصرفية بكفاءة عالية، كما عمل على تحسين استغلال تلك التقنيات في تطوير الأعمال المصرفية من خلال المنظومات الحديثة لمواكبة تحدّيات العصر ومواجهة المنافسة العادلة التي تستهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء ومن أهمها الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، لما تحققه من مزايا متعددة كسهولة الاستخدام، والأمان من السرقة والضياع، وسرعة إتمام المعاملات، وانخفاض تكلفتها، كما أنها تساهم بشكل فعّال في سداد تكاليف المنافع كالكهرباء والمياه والهاتف ما يسهّل عمليات التدفق النقدي للمؤسسات ويساهم في تحسين اقتصادياتها .

وعند العودة إلى الدوافع العملية التي حدت بالدول الأخرى الى تنكب هذا الطريق فإننا في ليبيا أحوج ما نكون لتحقيقها ; من ذلك مثلاً جني الفوائد التالية :

- زيادة القدرة التنافسية وزيادة الصادرات وسهولة الوصول الى مراكز الاستهلاك وإمكانية تسويق السلع والخدمات عالمياً، وسرعة عقد وإنهاء الصفقات وتحليل الاسواق والاستجابة للتغيرات واحتياجات ومتطلبات المستهلكين.
- خلق فرص عمل حر والعمل في المشروعات الصغرى والمتوسطة .
- وضع قاعدة قوية لجلب الاستثمارات الأجنبية .

علينا الإقرار بأننا متخلفون جداً في هذا المجال ; فالساحة القانونية الإلكترونية على الصعيد الدولي شهدت تطوراً غريباً تمثل في ظهور العديد من التشريعات، سواءً ما قامت به منظمة الأمم المتحدة حين وضعت قانوناً جديداً للتجارة الالكترونية UNCITRAL Model Law on Electronic Commerce 1996) وقانوناً جديداً للتوقيع الالكتروني UNCITRAL Model Law on Electronic Signatures 2001)) ، أو ما قام به الاتحاد الاوروبي عندما وضع هو الآخر تشريعات خاصة بالتجارة الالكترونية والتوقيع الالكتروني . بل ان بعد الدول العربية ومنذ عام 2000 أدخلت قوانين المعاملات الالكترونية ضمن منظومتها التشريعية، وفي مقدمتها تونس في 2000 بعدها الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية في 2001 ثم إمارة قطر في 2002 ثم مصر 2004 .

أما في ليبيا فإننا لم نزل بعيدين عن سَّن أي قانون ينظم التعاملات التجارية إلكترونياً . إذ ان ليبيا تفتقر أساساً إلى سوق إلكترونية وذلك لعدة أسباب، على رأسها :

1) ضعف البنية التحتية لخدمة الإنترنت والإتصالات بصفة عامة .

2) ضعف إمكانيات المصارف الإلكترونية وعلى رأسها خدمات البطاقات الإئتمانية التي توازيها ثقة المواطن ووعيه بإستخدامها رغم المحاولات الخجولة لبعض المصارف توفير بطاقات إئتمانية ذات الدفع المسبق .

3) ضعف تنافسية القطاع الخاص، والذي يرجع إلى قيام الدولة بتقديم الخدمات في معظم القطاعات، كالصحة والنظافة والبنوك والاتصالات، بل حتى الترفيه في بعض الأحيان، جرياً على الفلسفة التي بدأت أواسط السبعينات، الأمر الذي وضع الدولة – بمواردها الضخمة واستعدادها لتحمل الخسائر – في موضع المنافس للقطاع الخاص وليس في موضع الداعم له . (وهو ما يفضي بنا إلى موضوع الشراكة، والذي ليس هنا محل تناوله) .

4) محدودية الوصول إلى خدمة الإنترنت لمعظم السكان، فخدمات الإنترنت المنزلية رديئة وصعبة النقل في الغالب (مقارنة بخدمات الإنترنت ببقية دول العالم)، مع ارتفاع تكلفتها المبدئية المتمثلة في ثمن جهاز استقبال وتوزيع الإشارة . واسباب تفصيلية أخرى .

وعليه فإننا يجب أن نسرع في تحقيق التالي :

- إعداد وتهيئة جميع الموارد المتاحة للتعامل عن طريق الانترنت مع الغير .
- توفير أمن المعلومات وحمايتها من الإختراق .
- مراعاة حماية حقوق الملكية الفكرية.
- العمل على زيادة الأسواق وتطويرها .
- سن القوانين المنظمة للتجارة اللاكترونية .

الحكم المحلي في ظل التعاملات الإلكترونية /

ولما كانت اللامركزية الإدارية تهدف بالدرجة الأولى إلى إشراك مواطني المناطق المحلية في إدارة شؤونهم عن طريق مجالس محلية منتخبة من قبلهم لتسهيل إنجاز معاملاتهم الإدارية التي كانت تتولاها السلطات المركزية، وكذلك للتخفيف من أعباء هذه السلطة المركزية لتتفرغ لأمور الدولة الاستراتيجية، مما يسهم بالنهاية في تعزيز روح المواطنة والوعي الديمقراطي لدى المواطنين، فإن الإدارة الإلكترونية ستكون حينئذ خير أداة تتحقق بها هذه الغايات، إنّ لجهة تسهيل مشاركة المواطنين في صنع القرار داخل المحافظة أو البلدية أو المحلة، أو لجهة الإسراع في إنجاز الخدمات وبالتالي تخفيف أعباء السلطة المركزية .

وبالتالي فلا نغالي إذا ما ربطنا بين الإدارة الإلكترونية والحكم المحلي .

وبالحديث عن أحد مكونات اللامركزية، وهو [اللامركزية الإقتصادية] فإن البحث في هذا الجانب سيبين لنا أن اللامركزية الإقتصادية تعني فيما تعنيه :

1) إدارة حكيمة للمصاريف المحلية وضمان الرقابة الحقيقية عليها .

2) توفير الخدمات وتسهيل آلية تقديم الشكاوى .

3) توفير فرص العمل لسكان تلك المناطق .

4) تشجيع الحركة التجارية .

5) خلق روح التنافسية الإقتصادية بين الأقاليم .

ولن يجد المرءُ كبيرَ عناء في ملاحظة أن كل هذه المتطلبات تستلزِم وجود إدارة إلكترونية فعالة . فهذه الإدارة ستؤدي إلى تلافي تعقيد الإجراءات وأثرها السلبي على زيادة تكلفة الأعمال المقدمة .كما أنها ستقود إلى توحيد البيانات على مستوى الإدارة وأقسامها وإيجاد أرضية صلبة للحوكمة التي ستوصلنا بالنهاية إلى الكفاءة والجودة في تقديم الخدمات العامة التي تتسم بالجودة والتطور .

خلاصة القول ان الدولة الليبية يجب عليها الإسراع في إنفاذ الإجراءات التالية:

- توفير البنية التحتية للاتصالات والبرمجيات لولوج العالم الالكتروني بمعناه الحقيقي وتطبيقه بالنجاعة المنتظرة منه تحت مظلة الإصلاح الإداري والتحول الرقمي .
- تدعيم منظومة التدريب والتكوين للموظفين في مجال تقنيات وأساليب الإدارة الالكترونية بإشراف ومتابعة مختصين وخبراء في هذا المجال . فمن الضروري جداً وجود مرونة إدارية تستوعب كل التغيرات والمستجدات .
- تعميق فكرة التعامل بالتكنولوجيا المتطورة في مجال الإتصال بالنسبة للمواطنين، والتدرج السريع في تجاوز الوضع الإداري التقليدي للعمل الإداري .

إطلاق تقرير التنمية البشرية 2023_2024 في ليبيا

بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، نظم المجلس اليوم احتفالية إطلاق تقرير التنمية البشرية 2023_2024، بمقره وبحضور وكلاء وزارتي (التربية والتعليم / الشباب)، مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون الشباب، نائب السفير القطري، نائب السفير الهولندي، الممثل المقيم ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مدير التعاون الدولي ببعثة الاتحاد الأوروبي بليبيا، ممثلي المنظمات الدولية، رئيس اللجنة الدائمة للرقابة على أهداف التنمية المستدامة بديوان المحاسبة وثلة من الخبراء المختصين في مجالات التعليم، الصحة والاقتصاد.

استعرض فريق العمل من الطرفين أهم النقاط الواردة بالتقرير، وتمت مناقشتها في جلسة حوارية بعنوان [حوار الغد حول منظور التنمية البشرية في ليبيا وتحدياتها] أقيمت على هامش الاحتفالية تم فيها مناقشة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتغير المناخي حسب التقييمات الواردة بالتقرير.

وفي الختام صدرت التوصيات التالية:

- تسخير العائد الديموغرافي لأجل التنمية المستدامة من خلال سياسات واستراتيجيات تنموية مستقبلية تضمن دمج المعطى الديموغرافي في برامج التنمية.
- التنمية المستدامة تصبح أفضل عندما تكون بمشاركة أوسع وأقوى بين المؤسسات الحكومية والدولية.
- أخذ التغيير المناخي بعين الاعتبار في عمليات التخطيط التنموية، ومدى تأثيرها على الاقتصاد المحلي.
- تعزيز إدماج فئات السكان في كافة برامج التنمية وتحقيق مبأ تكافؤ الفرص.
- العمل على تغيير السلوك الاجتماعي حول مفهوم الاعتماد على المورد النفطي كالعائد الوحيد وتعزيز ثقافة الموارد البديلة والفرص الاقتصادية الواعدة.
- أجيال المستقبل، الهدف العام لجميع برامج التنمية البشرية.

الأحواض المائية العابرة للحدود المشتركة وعلاقتها بالأمن المائي للبلاد

تابعت إدارة المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها بوتقة اقتراح السياسات والاستراتيجيات الأولويات الوطنية للدولة الليبية للحفاظ على سيادتها وحماية مواردها، ولعل من بين هذه الملفات المهمة (استراتيجية الأمن المائي).

أوضح الفريق المشكل لإعداد الاستراتيجية، الصورة الحقيقية لبعض ماورد من التجاذبات المنشورة على صفحات التواصل الاجتماعي، الذي أثار الكثير من اللغط وخلط المفاهيم، مما أستوجب تنظيم حوارية فنية علمية اليوم الخميس 04/07/2024 بمقر المجلس، حول الاحواض المائية العابرة للحدود

حضرها المختصون في هذا المجال لتبادل وجهات النظر من أجل تحقيق المصلحة العامة.

وفي ختام الحوارية صدرت التوصيات التالية:

_تعزيز التشريعات والسياسات لحماية الأحواض المائية المشتركة، بما في ذلك تطوير هيكلية المؤسسات المعنية بالمياه لتمكينها من أداء الدور المنوط بها.

_ اتخاذ الإجراءات والسبل التي من شأنها تفعيل عمل اللجان والهيئات الخاصة بالأحواض المائية المشتركة وإمدادها بالإمكانيات الضرورية لإنجاح عملها وتفعيل دورها.

_ إدخال التقنيات الحديثة في رصد وإدارة وترشيد استخدام المياه في الأحواض المائية المشتركة وإنشاء شبكات المراقبة.

_رفع مستوى الوعي بشأن الأحواض المائية المشتركة وتحفيز دور المجتمعات المحلية في حمايتها.

_ دعم الهيئة المشتركة للحوض النوبي وتسمية أعضاء لجنة الحوض من الجانب الليبي من المختصين والإداريين.

ضمن المهام الموكلة للمجلس: إعداد لائحة تنفيذية للقانون رقم 13 لسنة 2010

شرع فريق العمل المشكل من المجلس، بشأن إعداد لائحة تنفيذية لقانون تنظيم المؤسسة الليبية للاستثمار رقم (13) لسنة 2010، في مباشرة أعماله اليوم الإثنين 01/07/2024، بعقد أولى اجتماعاته، وضع فيه المجتمعون خارطة العمل لتسهيل المهام والتعرف على الصعوبات والعراقيل التي حالت دون إعداد اللائحة في السابق.. ترأس مدير عام المجلس الاجتماع، وكان ذلك بحضور مساعدٍ للشؤون الإدارية والمالية بصفته رئيساً للفريق بالإضافة إلى مديري إدارة التنمية الاقتصادية ومكتب الشؤون القانونية وثلة من خبراء المؤسسة الليبية للاستثمار لعضوية الفريق.. رحب المجتمعون بهذا القرار، وأبدوا ارتياحهم لهذه القرارات الصائبة نحو التغيير للأفضل من جهتهم أثنوا على مشاريع المجلس السابقة، وعلى الفور فُتح النقاش حول أهمية تطوير أداء المؤسسة الليبية للاستثمار، من خلال وضع لائحة تنفيذية للقانون المذكور وفق أفضل الممارسات والقواعد الدولية في مجال الاستثمار.

منصة المؤشرات الاقتصادية في نسختها الجديدة بمجهودات فريق المجلس

استعرض يوم الخميس 08/08/2024، عدداً من موظفي المجلس النسخة الجديدة لمنصة المؤشرات الاقتصادية على مدير عام المجلس ومساعده للشؤون الفنية، وعدداً من مديري الإدارات والمكاتب.

قدم الفريق خلال العرض التقديمي، شرحًا مفصلاً عن آلية عمل هذه المنصة، وما تم إدخاله من تحديثات ومؤشرات جديدة، كما أوضّحوا المراحل المختلفة التي مرت بها عملية التطوير.

تهدف هذه المنصة إلى تقديم تجربة مستخدم متميزة وتحليلا للبيانات الاقتصادية بكفاءة عالية، مما سيوفر رؤى شاملة عن أداء الاقتصاد الليبي للمتخصصين والمهتمين.

وفي الختام .. أبدى مدير عام المجلس والحضور إعجابهم بالتحديث الجديد للمنصة الذي كان نتاج عائد التدريب الذي تلقاه الفريق خلال الفترة الماضية.

الاحتفاء بإصدار التقرير الوطني الأول لحالة الشباب في ليبيا وتدشين منصة المؤشرات التنموية للشباب

جرى بقاعة المؤتمرات بالمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، مراسم إطلاق التقرير الأول لحالة الشباب في ليبيا.

افتتح الدكتور محمود الفطيسي مدير عام المجلس فعاليات الحدث بكلمة ترحيبية، رحب من خلالها بالحضور الكريم، وكان ذلك بحضور السادة مستشار رئيس الحكومة لشؤون الشباب والمجتمع المدني ووكلاء وزارات (الشباب_ الشؤون الاجتماعية _ الاقتصاد والتجارة) ومدراء إدارات تابعة للجهات المعنية بهذا الملف، أعضاء برلمان الشباب ولفيف من البحاث والمهتمين، بالإضافة إلى عدد من ممثلي المنظمات المحلية والدولية.

أنجز المجلس هذا التقرير المهم بالشراكة مع وزارة الشباب وعدد من الجهات الحكومية ونخبة من الخبراء المختصين وخلص إلى دراسة التحديات التي تواجه فئة الشباب للبعد التنموي في ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والأمنية والمشاركة السياسية منها والمدنية ورؤيتهم المستقبلية.. يهدف التقرير ليُصبح منطلق لوضع استراتيجية وطنية لتمكين الشباب في ليبيا.

تم الإعلان عن إطلاق منصة المؤشرات التنموية للشباب، باعتبارها قاعدة بيانات مهمة تُساعد صُناع القرار لفهم واقع الشباب، كما تدعم البحاث والمهتمين للوصول السهل لهذه البيانات.

رئيس الديوان يبحث مع مدير المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي بعض الملفات الاستراتيجية بالدولة

بحث رئيس ديوان المحاسبة الليبي «خالد شكشك» اليوم الثلاثاء، مع مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي «محمود الفطيسي» بحضور مدير الإدارة العامة للرقابة علي القطاعات الخدمية «عبدالرزاق البيباص» رؤية المجلس حول بعض الملفات الاستراتيجية بالدولة، وفقا للاتفاقية المبرمة بين الديوان والمجلس بشأن ترشيد القرار الحكومي.

ويأتي ذلك وفق الاختصاصات المتعلقة بالمجلس كونه مستشارا للحكومة، ويقدم الدعم لها عبر تقديم المبادرات واقتراح السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم آثارها وتشجيع الحوار المجتمعي وتعزيز مبدأ اللامركزية، ودور الديوان في تقديم الدعم اللازم للمجلس لأجل ترشيد القرار الحكومي.. وناقش اللقاء رؤية المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي لمشروع التأمين الصحي الشامل بالدولة، وجرى الاتفاق على استكمال رؤية المجلس وعرضه بصورته النهائية على الحكومة بمشاركة الأطراف ذات العلاقة، بالشكل الذي يحقق القيمة والمنفعة للمواطنين الليبيين.

وأكد رئيس الديوان على أهمية تنفيذ مشروع التأمين الصحي، لما له من آثار إيجابية على مستوى تقديم الخدمات الصحية للمواطنين بالدولة وفق أفضل الممارسات.

ضمن المهام

تنفيذا لتعليمات رئيس الوزراء عبدالحميد الدبيبة بتطوير لائحة العقود الإدارية لتواكب التطور في هذا المجال.. فريق العمل المُكلف من المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، يقدم مشروعا لتطوير اللائحة يضم أكثر من 100 مادة.. نبارك للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وفريق مشروع تطوير لائحة العقود الإدارية، التوصية الصادرة في الاجتماع العادي الثاني لمجلس الوزراء لسنة 2024م، باعتماد أحد أهم مشاريعه (تطوير لائحة العقود الإدارية) بعد إجراء آخر التعديلات من قبل الجهات المختصة بعد أسبوعين من تاريخ الاجتماع لتدخل حيز التنفيذ.. ولايفوتنا أن نشكر أعضاء الفريق وموظفو المجلس على مجهوداتهم طيلة الفترة السابقة لإنجاز هذا العمل الذي يهم المواطن والحكومة على حد السواء.

اجتماع فني بين وزير التعليم العالي والبحث العلمي ومدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

حول بحث سُبل التنسيق العلمي لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، وتنفيذاً للبنود المشتركة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.

عُقد يوم الأمس 25/08/2024، اجتماع فني بحضور السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي ومدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى مدير عام الهيئة الليبية للبحث العلمي ورئيس الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، مساعد المدير العام للشؤون الإدارية والمالية وعدداً من مديري الإدارات والمكاتب بالوزارة والمجلس.

(الميزة التنافسية .. للمجلس)

السعي نحو الأفضل، والتوق إلى الأبهى، عبر توخي أنجع السبل التي تفضي إلى إنجاز العمل، ومصافحة المتلقي في صورة بهية، تثير إهتمامه، وترضي ذائقته، وتشبع نهمه، لمصادر المعرفة، وكوامن الحقيقة ؛ تلك غايتنا، ومنتهى طموحنا .

في بداية التجربة، كُنّا نتوجس خيفة من ردة فعل (الهدف) الذي نخاطب بصيرته قبل بصره، كان يحدونا الأمل أن ننجح في التأسيس لمطبوعة تسلط الضوء على نشاط علمي/فكري يضطلع به نخبة منتقاة من البُحاث والدارسين وذوي الخبرة ممن لا يستهان بقدراتهم العلمية ومخزونهم المعرفي، كان الهدف أن نُعرِّف القاريء الكريم بما ينجزه هؤلاء لنهضة الوطن ورفعته، كنا نرنو إلى لفت الإنتباه ولو لمرة واحدة، فإذ بنا نصل الى العدد الثالث من هذه المطبوعة الفتية وهو الأن بين أيديكم، ولقد ألينا على أنفسنا أن نطرق في كل عدد أبواباً جديدة وأفاقاً أرحب في محاولة جادة لوضع النقاط على الحروف وإضفاء المزيد من الوضوح على ملامح الطريق الذي أخذ المجلس على عاتقه السير فيه .

وحيث أن قدرة أي مؤسسة على التميز تتشكل من قدرتها على تحقيق (الميزة التنافسية) التي تمكنها من تنفيذ الأعمال والمهام المناطة بها بطريقة أفضل وأكثر كفاءة وجودة مع ما يتطلبه الأمر من مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات والمواكبة المستمرة لتطور الأساليب والأدوات والمحافظة على إستدامة الموارد وتوظيفها التوظيف الأمثل والإستفادة من مختلف الأراء والأفكار من خلال منظومة التغذية الراجعة (Feedback system) التي يحرص المجلس على تلقيها من كافة المستويات الإدارية والفنية وفرق العمل المختصة الى جانب الشراكة مع الجامعات ومراكز البحث العلمي ذات العلاقة للحصول على المعلومات والبيانات لإثراء القضايا وتدليل العقبات وتحديد مواطن الخلل وإبتكار وتطوير الحلول ورسم السياسات ووضع الاستراتيجيات اللازمة والملائمة وتقديمها كمقترحات للجهات التنفيذية ومتابعة التطبيق مع الحرص الشديد على مراعاة محددات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

ووسط هذا الخضم الهائل من المهام والوظائف التي يؤديها المجلس لم يهمل بناء الكوادر والتطويرالمستمر للموارد البشرية والإستثمار في تمكينها من التكيف مع التقنيات الحديثة والاتجاهات الجديدة الأمر الذي سيكون له عظيم الأثر على المؤسسة وتموضعها بشكل أفضل ورفع قدرتها على المنافسة بفاعلية والتكيف مع المتغيرات وتحقيق التميز المطلوب .

عزيزي القاريء، مطبوعتك بين يديك في إنتظار ملاحظاتك التي تساعدنا على إرضائك .

دمتم، ودام الوطن

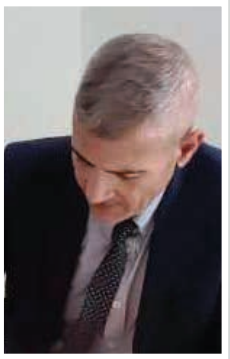

♦ رئيس التحرير